International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (12) December 2024 الإصدار (3)، العدد (12)

التحديات ونقاط الضعف التي تواجه سلاسل القيمة لصادرات التمور العربية: الآثار الاقتصادية – استراتيجيات المواجهة

عز الدين عبد القادر عبد الله زيادة

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ، وأستاذ اللوجستيات وإدارة سلاسل القيمة، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

drezzkader@gmail.com

المستخلص

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث وهو: كيف يمكن للدول العربية التغلب على التحديات التي تواجه تنمية سلاسل القيمة لصادرتها من التمور؟

استخدمت الدراسة منهج البحث العلمي الوصفي التحليلي Descriptve Approach والذي شمل كل من الأساليب النوعية Qualititttaive والكمية Quantitattaive، فضلاً عن التحليل الاستقرائي والاستنتاجي Inductive and deductive، وركزت الدراسة على الدول التالية: الإمارات العربية المتحدة -تونس - المملكة العربية السعودية -الجزائر -العراق -مصر -الأردن -سلطنة عمان –السودان. وتعتمد الدراسة على البيانات والمعلومات المقدمة من المنظمات التنموية الدولية، وأبرزها: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومركز التجارة العالمية، Trade Map، بالإضافة إلى الرجوع إلى الكتب والدراسات والتقارير والأبحاث والدوريات والمواقع الإلكترونية.

بالإضافة إلى الإطار العام السابق، تتضمن الدراسة ستة أقسام، تناول القسم الأول من الدراسة التحديات التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية، من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لهذه السلاسل. وتناول القسم الثاني التحليل الإحصائي لبعض المؤشرات المؤثرة سلباً على هذه السلاسل. وتناول القسم الثالث المبادئ العالمية لتطوير سلاسل القيمة للغذاء، فيما تناول القسم الرابع النموذج الاستراتيجي الرائد لتنمية وتطوير قطاع النخيل والتمور في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما ركز القسم الخامس على مناقشة فرضيات الدراسة، وأثبتت التحليلات التي أجريت صحة فرضيات الدراسة، وأخيراً قدم القسم السادس الاستراتيجية المقترحة من دراسة لتطوير سلسلة القيمة المستدامة لتصدير التمور في البلدان العربية.

وفي الختام توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، كان من أهم نتائج الدراسة شرح التحديات التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور وآثارها الاقتصادية مع توضيح استراتيجيات التغلب عليها. وتركزت توصيات الدراسة على التوصية بخطه تنفيذيه Action Plan لشرح آلية تنفيذ التوصيات، واقتراح الجهة أو الجهات التي ستتولى تنفيذها. وتضمنت الدراسة ملحقين، الملحق (1) للدراسة تضمن أهم إحصائيات

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
IJSR
Vol. (3), No. (12) December 2024 الإصدار (3)، العدد (12)

ومؤشرات إنتاج وتصدير التمور عربياً ودولياً، في حين تضمن الملحق (2) أهم النماذج العالمية لتطوير سلاسل القيمة للغذاء.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة، التمور، صادرات التمور العربية، الآثار الاقتصادية، استراتيجيات المواجهة.

Challenges and Weaknesses in Arab Date Export Value Chains: Economic Impacts - Confrontation strategies

Ezz El Din Abdel Kader Abdalla
Professor Emeritus of Agricultural Economics, Professor of Logistics & Value Chain Management, Agricultural Economic Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt
drezzkader@gmail.com

Abstract

This study tries to answer the main question of the research problem: how can Arab countries overcome the challenges that face the development of their exporting Date value chains?

The study used a descriptive-analytical scientific research approach, which included both qualitative and quantitative methods, as well as inductive and deductive analysis. The study focused on the following countries: UAE - Tunisia - Saudi Arabia - Algeria - Iraq - Egypt - Jordan – Sultanate of Oman – Sudan.

The study depends on the data and information provided by international development organizations, most notably: the Arab Organization for Agricultural Development, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), the World Trade Center, Trade Map, in addition to referring to books, studies, reports, research, periodicals, and websites.

In addition to the previous general framework, the study includes six sections, the first section of the study dealt with the challenges facing the value chains for exporting Arab dates, through a SWOT analysis of the studied date value chains. The second section dealt with a statistical analysis of some indicators negatively affecting the studied chains. The third section dealt with the principles of food

value chain development, while the fourth section dealt with the leading strategic model for the development and growth of the palm and dates sector in the United Arab Emirates, while the fifth section focused on Discussion of study assumptions and the analyses that were conducted proved the validity of the study assumptions. Finally, the sixth section provides the suggested strategy from the study for developing a sustainable value chain for date export.

In conclusion, the study reached several results and recommendations: the most important results of the study were addressing the challenges facing exporting date value chains and their effects, explaining strategies to overcome these challenges in the studied countries. The most important recommendation of the study was the adoption of the suggested strategic plan to overcome the studied challenges. The study presented an action plan for its recommendations, including the implementation mechanism and the party or parties responsible for implementation. The study appendix (1) included the most important Statistics and indicators on dates production and exporting in the Arab world and internationally, while appendix (2) included the most important global models for developing food value chains.

Keywords: Value Chains, Date, Arab Date Export, Economic Impacts, Confrontation strategies.

مقدمة

تمتلك دول العالم العربي ثروة هائلة من نخيل التمر، تقدر بأكثر من 160 مليون نخلة، تنتج حوالي 77% من إنتاج التمور العالمي، أو ما يعادل 6.6 مليون طنًا من التمور سنويًا (تقديرات منظمة الفاو عام 2022)، هذا بخلاف المنتجات المصنعة من التمر والأجزاء الأخرى من النخلة، التي تنتج منتجات ثانوية لها قيمتها المضافة العالية. وكمثال لعوائد الدول العربية من صادراتها من التمور، حققت الإمارات العربية المتحدة أكثر من 285 مليون دولاراً عام 2022، تصدرت بها قائمة الدول العربية من حيث تحقيق عوائد الصادرات من التمور – حسب تقديرات منظمة الفاو – بينما حققت تونس أكثر من 244 مليون دولاراً في نفس العام، وحققت مصر أكثر من 69 مليون دولاراً.

وتصدر الدول العربية التمور إلى دول أوروبا الغربية، كإنجلترا وفرنسا وألمانيا، وإلى دول جنوب آسيا كالهند، ودول آسيوية أخرى كماليزيا وإندونيسيا.

وتتصدر تونس الدول العربية المصدرة برصيد بلغ عام 2022 حوالي 27% من صادرات الدول العربية مجتمعة، تليها المملكة العربية السعودية برصيد 21% ثم الإمارات العربية المتحدة برصيد 20% ثم الجزائر برصيد 17%، بينما تشترك باقي الدول العربية في رصيد قدره حوالي 15% من إجمالي الصادرات العربية من التمور (منظمة الفاو – 2022).

وتتصدر مصر الدول العربية – حسب بيانات منظمة الفاو عام 2022 – بل تتصدر دول العالم كله في إنتاج التمور عام 2022 برصيد يقدر حوالي 1.73 مليون طنًا، يليها السعودية برصيد حوالي 1.6 مليون طنًا، يليها الجزائر 1.24 مليون طنا، يليها العراق برصيد حوالي 715 ألف طن، ثم السودان برصيد حوالي 443 ألف طن، ثم الإمارات برصيد حوالي 40 ألف طن (الفاو -2022).

وتبرز هنا علامة استفهام كبيرة، حيث تتصدر الإمارات العربية قائمة المصدرين- من حيث عوائد التصدير- بينما هي ليست في أول قائمة المنتجين، والإجابة على ذلك أن الإمارات العربية استطاعت أن تدير منظمة أن الإمارات العربية استطاعت أن تدير منظومة تصديرها بجدارة، وأن تحصل من إنتاجها القليل نسبيًا، والذي تصدر منه حوالي 65% استطاعت أن تحصل على أكبر عوائد تصدير في دول العالم العربي، وهذه الظاهرة ستكون محلاً للبحث في الدراسة الحالية، التي ستتناول التحديات ونقاط الضعف التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور في أهم الدول العربية المصدرة للتمور، وأثارها الاقتصادية.

ويعتبر مدخل دراسة منظومة التصدير، من منظور تحليل سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة، هو مدخل حديث نسبيًا، بدأ في تسعينيات القرن العشرين (Bullou – 1999).

إن الاتجاه الحديث في إدارة الأنشطة الاقتصادية، كنشاط إنتاج وتصدير التمور، لا ينبغي أن ينظر إلى إحدى حلقات إنتاج أو تصدير التمور، ولكنه يجب أن يشمل الإدارة التكاملية والتنسيقية لجميع حلقات سلسلة الإمداد Supply chain، التي يقصد بها مجموعة الحلقات التي تتشابك مع بعضها لإنتاج أو لتصدير هذا المنتج، ابتداءً من حلقة الموردين suppliers، إلى حلقة المشغلين Manufactures، ثم حلقة الموزعين Distributers، وأخيراً حلقة المستهلكين Consumers. (عبد الله – 2015)

وتعتبر سلسلة الإمداد لمنتج ما هي جزء من السلسلة القيمة value chain، التي يقصد بها تكامل نفس الحلقات السابقة (الموردين والمشغلين والموزعين والمستهلكين)، ولكن بأخذ القيمة في الاعتبار، بمعنى أن سلسلة الإمداد لمنتج ما تركز على الحركة الفيزيقية للمواد Physical Flow، بينما يتسع مفهوم سلسلة القيمة ليشمل هذه الحركة الفيزيقية إلى جانب التيار النقدي Cash Flow الذي يخلق القيمة المضافة في حلقات السلسلة منذ المادة الخام إلى المستهلك النهائي، والذي يعبر عنه في حالة سلاسل القيمة الزراعية Agri- Value chain بالمصطلح From Farm to table. (عبد الله – 2015).

فسلسلة القيمة لتصدير التمور – طبقاً للمنهج السابق – تبدأ من مزارعي النخيل Farmers إلى المجمعين أو التجار Collectors/ Tradere إلى المبعثين أو تجار الجملة Packers Wolesaltes ثم تجار التجزئة retailers أو إلى المصدرين Exporters ثم إلى المستهلكين consumers وعلى ذلك فإن تناول الدراسة الحالية للتحديات التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور، سيبحث هذه التحديات، في جميع حلقات سلسلة القيمة لتصدير التمور العربية.

وتواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور بمعظم البلدان العربية تحديات Challenges ونقاط ضعف weakneses رصدتها المنظمات الدولية الإنمائية كالفاو FOW، وهيئة المعونة الأمريكية USAID، وهيئة المعونة الألمانية GIZ، أهمها التحديات في مرحلة ما قبل الحصاد، ثم في مرحلة ما بعد الحصاد، والتجهيز للسوق والتسويق (داخلي أو خارجي)، مثل مشاكل نقص كفاءة وسائل وطرق التعبئة والتغليف، ونقص كفاءة التسويق الدولي، التي ترتبط بالحصول على سعر مناسب في أسواق التصدير، إلى مشاكل جودة وسلامة السلعة المصدرة، إلى غير ذلك من التحديث (GIZ – 2020).

وتساعد المنظمات التنموية الدولية – السالف ذكرها – معظم الدول العربية في مواجهة التحديات ونقاط الضعف التي تقف أمامها في طريق التنمية الزراعية، بل إنها قد تساعدهم في رسم استراتيجيات مواجهة هذه التحديات ونقاط الضعف، كمثال على ذلك ما قامت به منظمة الفاو عام 2016 من وضع استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر (فاو – 2018).

وتحاول هذه الدراسة شرح وتحليل التحديات ونقاط الضعف التي تواجه تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية وآثارها، مع تناول استراتيجيات مواجهة هذه التحديات، وشرح سبل تنمية وتطوير هذه السلاسل.

مشكلة البحث

رصدت الدراسة ظاهرة ضآلة معدلات تصدير التمور كنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج في معظم الدول العربية المصدرة للتمور، إلى جانب عدم تزايد معدلات تصدير التمور، في بعض هذه الدول بالقدر الذي يتناسب مع تزايد معدلات الإنتاج، والطاقات الإنتاجية الهائلة لهذه الدول في إنتاج التمور، كما رصدت الدراسة كذلك أن بعض الدول المصدرة لا تحصل من صادراتها على عوائد تصدير مجزية، بسبب تدني أسعار تصدير تمورها، إما لتدني مواصفات الجودة، أو لانخفاض الطلب على أصناف غير مرغوبة عالميًا، أو لانخفاض نوعية مواد التعبئة والتغليف، أو للقصور في سياسات الإعلان عن المنتج وسياسات ترويجه، أو إلى غير ذلك من التحديات ونقاط الضعف التي تواجه سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة لتصدير التمور في هذه الدول. (بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAO – بيانات مركز التجارية الدولية

Trade Map.org -وبيانات الكتاب السنوي الذي تصدره المنظمة العربية للتنمية الزراعية – في الأعوام من عام 2013 إلى عام 2022).

وتشير هذه الظاهرة إلى ضعف حلقة التصدير في سلاسل الإمداد وفي سلاسل القيمة لصادرات التمور في غالبية الدول العربية المصدرة.

كما تشير إلى أن هذه السلاسل تواجه بعض التحديات ونقاط الضعف التي تعوق نموها في هذه الدول.

كما تثير هذه الظاهرة أيضاً التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث والذي يلخص بيان المشكلة البحثية الراهنة Problem statement وهو: كيف يمكن التصدي للتحديات التي تواجه تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية، وما هي استراتيجيات المواجهة؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية ستعرضها الدراسة فيما يلي:

تساؤلات الدراسة

- التساؤل الرئيسي للدراسة هو:

كيف يمكن التصدي للتحديات التي تواجه تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية، وما هي استراتيجيات المواجهة؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- ما هو مفهوم سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة لتصدير التمور؟
- ما هي معايير تقييم الأداء لهذه السلاسل؟
- ما هو التحليل الرباعي (نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتهديدات) في الدول موضع الدراسة؟
- كيف يمكن ربط التحديات ونقاط الضعف بحلقات بسلسلة القيمة لصادرات التمور؟
- ماهي الآثار الاقتصادية للتحديات ونقاط الضعف موضع الدراسة؟
- ما هي النتائج المستخلصة من تحليلات الاتجاه العام لإنتاج، وصادرات، وقيمة الصادرات في الدول العربية موضع الدراسة؟
- ما هي مبادئ تطوير سلاسل القيمة المستدامة للأغذية؟
- ما هي استراتيجيات مواجهه التحديات ونقاط الضعف في الدول موضع الدراسة؟

لمزيد من الشرح والتحليل للمشكلة البحثية موضع الدراسة قامت الدراسة بوضع فرضيات بحثية على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** أن هناك تحديات ونقاط الضعف تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور في غالبية البلدان العربية المصدرة للتمور.
- **الفرضية الثانية:** إن حلقة التصدير هي أضعف الحلقات في سلاسل القيمة لصادرات التمور العربية.
- **الفرضية الثالثة:** أن هناك إمكانية لتنمية سلاسل القيمة لصادرات التمور العربية، والتصدي للتحديات ونقاط الضعف التي تواجهها، باتباع الاستراتيجيات التنموية، والمبادئ التي وضعتها المنظمات الدولية، والاسترشاد بالتجارب الرائدة في هذا المجال.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى هدف رئيسي هو: شرح سبل واستراتيجيات مواجهة التحديات ونقاط الضعف التي تعوق تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية.

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

- إبراز الإمكانيات الهائلة لدول العالم العربي في إنتاج وتصدير التمور.
- شرح مفهوم سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة وتطبيقها على صادرات التمور العربية.
- إجراء التحليل الرباعي لسلاسل القيمة لصادرات التمور لأهم الدول العربية المصدرة للتمور. (نقاط القوة والفرص – نقاط الضعف والتحديات)
- شرح الآثار الاقتصادية للتحديات ونقاط الضعف موضع الدراسة؟
- شرح مبادئ تطوير سلاسل القيمة المستدامة للغذاء.
- شرح استراتيجيات تنمية سلاسل القيمة لصادرات التمور العربية.
- عرض التجارب الدولية الناجمة في تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور – بما فيها التجربة الإماراتية – وكيفية الاستفادة منها.
- مناقشة فرضيات الدراسة والتحقق منها.
- عرض الاستراتيجية المقترحة من الدراسة في تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية.

أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية للدراسة:**

تتضح الأهمية العلمية للدراسة من تناولها لأحدث ما وصل إليه علم إدارة الأعمال من مناهج إدارة الأعمال الزراعية الحديثة Agri Bus مثل إدارة سلاسل الإمداد supply ch.m. وإدارة سلاسل القيمة Value. ch. m.، ومعايير تقييم سلاسل ومبادئ تنمية سلاسل القيمة.

- **الأهمية التطبيقية للدراسة:**

تتضح الأهمية التطبيقية للدراسة من أنها تطبق على ثروة اقتصادية واعدة للبلدان العربية حيث ينتج العالم العربي حوالي 77% من الإنتاج العالمي أو ما يعادل 6.6 مليون طن سنوياً من حوالي 160 مليون نخلة (حسب تقديرات منظمة الفاو عام 2022) وتحقق معظم الدول العربية ثروات هائلة من تصدير التمور ومنتجاتها، هذا بخلاف المنتجات المصنعة والمنتجات المتحصل عليها من الأجزاء الأخرى للنخيل، وكمثال لعوائد الصادرات: تحقق الإمارات من صادرات النخيل أكثر من 285 مليون دولار عام 2022، وتحقق تونس أكثر من 244 مليون دولار، وتحقق مصر أكثر من 69 مليون دولار في نفس العام.

منهجية البحث ومصادر البيانات

تتبع هذه الدراسة منهج البحث العلمي الوصفي – التحليلي Discriptive approach بما يتضمنه هذا المنهج من طرق وصفية وكمية وأساليب استقرائية Deductive واستنباطية Inductive.

كما تتبع الدراسة أسلوب التحليل الرباعي (SWOT) لسلاسل القيمة لتصدير التمور في الدول موضع الدراسة من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات.

وقد اتبعت الدراسة أسلوب تحليل معادلات الاتجاه العام الزمني للتتبع الإحصائي لتطور كمية الإنتاج، والتصدير، وقيمة الصادرات، في السنوات موضع الدراسة (من عام 2013 إلى عام 2022).

كما استخدمت الدراسة أساليب العرض الجدولي والرسومات البيانية والتوضيحية كلما لزم الأمر لها.

وقد اعتمدت الدراسة في المقام الأول على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الفاو (FAO) ومركز التجارة العالمية (TRd Map) في الأعوام من 2013 إلى 2022.

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

تناولت الدراسة المراجع التي اهتمت بإنتاج وتصنيع وتصدير التمور في البلدان العربية موضع الدراسة، من حيث تطورها، واقتصادياتها والمشاكل التي تعترضها، واستراتيجيات تنميتها، وذلك حسب ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث، على النحو التالي:

- **في دراسة (بن عيشي – 2013) بعنوان: (اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر):**

تناولت الدراسة حصر وتحديد أهم العقبات والمشاكل المرتبطة بإنتاج التمور، والأساليب المقترحة للنهوض بمحصول التمور في الجزائر، وهدف البحث إلى التعرف على واقع إنتاج التمور في كل ولاية جزائرية، وتحديد معدل نمو إنتاج التمور، حصر أهم العقبات والمشاكل المرتبطة بإنتاج التمور، وحسبت الدراسة معدلات الاتجاه العام الزمني، وتركزت المشاكل حول انتشار الأصناف الرديئة من التمور، نقص الأيدي العاملة المدربة، وقدم المزارع وازدحامها، عدم توفر الفسائل، وزحف المباني والمنشآت على المزارع، تعرض النخيل لإصابات فطرية، وارتفاع أسعار لوازم الإنتاج وغياب دور التسويق التعاوني والإرشاد. وتوصلت الدراسة إلى أن عام 2007م كان هو أفضل عام لإنتاج التمور في الجزائر، وأن أفضل الولايات كانت هي ولايات الجنوب الشرقي، وأن صنف (دقلة نور) هو أفضل الأصناف، وأوصت الدراسة بتحديث التمور، واختيار الأصناف الجيدة، وتطوير قنوات التسويق.

- **وفي دراسة (المشايخي – 2015) بعنوان: (واقع إنتاج وتسويق التمور في السودان والوطن العربي):**

بالتعاون مع جائزة خليفة، بينت الدراسة أن أهم المشاكل هي: قدم الأشجار – المسافات القريبة في الزراعة – ضعف برامج المكافحة – نقص الجودة – تخلف قطاع تصنيع التمور – نقص العمالة الفنية المدربة – عدم وجود إحصاءات عن التمور، وتوصلت الدراسة إلى حصر أهم التطورات التي حدثت في مجال الارتقاء بقطاع التمور في السودان، وأوصت الدراسة بتطوير زراعة النخيل في السودان، واستيراد أصناف جيدة – واتباع أسلوب زراعة الأنسجة في الإكثار – وتطوير عمليات الخدمة – والاهتمام بالإرشاد والتدريب – وفتح منافذ جديدة للتسويق.

- **في دراسة (عويضة وآخرين – 2016) بعنوان: (الكفاءة الفنية لإنتاج التمور في العراق):**

استهدفت الدراسة: دراسة التوزيع الجغرافي لأشجار النخيل في العراق، تطور المؤشرات الإنتاجية، دراسة التقدير الإحصائي لدول الإنتاج في عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقات هامة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج المستخدمة، كالسماد والمبيدات والعمالة. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في إجراء دراسات اقتصادية حول واقع إنتاج التمور في محافظات العراق، وتحسين أساليب

الخدمة الزراعية، وإيجاد مراكز بحثية وإرشادية متخصصة في إنتاج التمور، وتطوير طرق مكافحة آفات النخيل.

- **في دراسة (العبدلي – 2018) بعنوان: (إنتاج وتسويق التمور) في عمان:**

تناولت الدراسة: أهمية نخيل التمر في عمان، الوضع الراهن لتسويق التمر، أبرز التحديات والمشاكل التي تواجه صناعة التمور، ومشروع المليون نخلة في سلطنة عمان، ومبادرة إنشاء شركة تصنيع وتسويق التمور، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات كان أهمها: تشجيع القطاع الخاص، الاهتمام بمواصفات الجودة، الترويج للتمور العمانية، زيادة الوعي بأهمية الاستفادة من مخلفات النخيل، والاهتمام بالإرشاد الزراعي، وتوفير البيانات الخاصة بالتمور كالأسعار والكميات المنتجة.

- **وفي دراسة الفاو (2016/ 2018) في مصر، بعنوان: (استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر)، والتي أعدها د/ عبد الله بن عبد الله، بالتعاون مع جائزة خليفة لنخيل التمر والابتكار الزراعي:**

وتناولت الدراسة الرؤية، والأهداف في إنتاج وجودة التمور في تسويق التمور، تصدير التمور، تصنيع وتعبئة التمور، الاستفادة من المنتجات الثانوية ومخلفات التمور، البحوث والتطوير، آليات تنفيذ الاستراتيجية، الإطار المؤسسي للتنفيذ، المجمع المهني المشترك للتمور، وثيقة خطة العمل. وقدمت الدراسة توصياتها وأهدافها في كل برنامج من البرامج التنفيذية المقترحة، والتي ستكون محل الشرح والتحليل من الدراسة الراهنة في الفصل الرابع منها.

- **وفي دراسة (كعكة وزايد – 2019) بعنوان: (نخيل التمر في الإمارات – الإنجازات من عام الاتحاد 1971 إلى عام التسامح 2019):**

استهدفت الدراسة تناول الحديث عن سمو الشيخ زايد (رحمه الله) وريادته لتطوير وتنمية النخيل والتمور بالإمارات، وعرض عام لصناعة التمور بالإمارات، وتحليل الإحصائيات والبيانات المتعلقة بزراعة النخيل في الإمارات، وتحديد دور التنمية الزراعية الشاملة، ومناقشة برامج تطوير ورعاية النخيل، ومناقشة العمليات والسياسات الزراعية الحالية، زيادة استخدام السماد العضوي لتحسين جودة التربة، الاستثمار في الطاقة الشمسية توفير خدمات تأجير الميكنة، دعم ميكنة التلقيح والحصاد والفرز والتعبئة والتغليف، تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مرافق مشتركة للتخزين المبرد، تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص، تطوير أصناف جديدة من التمور، تحسين شهادات الجودة، تطوير عمليات تصنيع مخلفات التمور، التوسع في التجمعات التنموية لإنتاج التمور وتصنيعها، كما تناولت الدراسة إبراز جهود صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان،

في دعم وتنمية قطاع النخيل، وإنتاج وتصنيع التمور بالدولة، وقد أفردت الدراسة الراهنة جزءً منها، لإبراز هذه التجربة الاستراتيجية الرائدة بدولة الإمارات، كنموذج للاستراتيجيات التنموية، التي ستتعرض لها الدراسة في الفصل الرابع منها.

- **وفي دراسة (جمعية التمور الأردنية وجائزة خليفة – 2020) بعنوان: (استراتيجية زراعة التمر في المملكة الأردنية الهاشمية (2020 – 2030):**

تناولت الدراسة: تحليل واقع التمور في الأردن، مناطق زراعة النخيل، طبيعة ملكية المشاريع، إدارة مزارع النخيل، الفسائل والأشتال النسجية، المعاملات الزراعية للخدمة، المياه والري، الميكنة، الآفات والأمراض، مرحلة ما بعد الحصاد، واقع البحث العلمي عن التمور، تسويق التمور وسلسلة القيمة، البيئة الاستثمارية، التوسع في زراعة النخيل.

- **وفي دراسة (عبد العزيز وإليس – 2020) في تونس بعنوان (التنمية القائمة على التجمعات الإنتاجية في تونس):**

تناولت الدراسة التحديات ونقاط الضعف التي تواجه قطاع التمور في تونس – خاصة في التجمعات الإنتاجية – وقد توصلت الدراسة إلى تحديد نقاط الضعف والتحديات كالآتي: التحديات المتعلقة بالمياه وجودتها، تكلفة وتوافر الأيدي العاملة المؤهلة، سعة التخزين وسلسلة التبريد والتجميع، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: زيادة استخدام الري بالفقاعات والتقنيات الأخرى لتوفير المياه، بنود الاستراتيجية، التحليل الرباعي، الرؤية، الأهداف، الخطة التنفيذية، برامج الخطة.

- **وفي دارسة (المركز الوطني للنخيل والتمور – 2022) بعنوان (التقرير السنوي بالمملكة العربية السعودية):**

والتي استعرضت الإنجازات التي تحققت بالمملكة عام 2022 في تطوير وتنمية قطاع النخيل والتمور، وكان أبرزها: إطلاق منصة (مزارع) لتسهيل وصول المزارع إلى جميع الخدمات والمدخلات الزراعية للتمور، والمنصة الإلكترونية لرعاية النخلة، علامة التمور السعودية للمصانع والمزارع، جائزة المركز الوطني للنخيل والتمور، وإطلاق المنصة الأكاديمية الزراعية للنخيل والتمور، برنامج الشراء السنوي للتمور الذي يستهدف تشجيع المزارعين على تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، تسويق الفرص الاستثمارية بقطاع النخيل والتمور، التسويق المحلي للمعتمرين والحجاج.

وقد استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في رصد التحديات ونقاط الضعف، التي تواجه أهم الدول العربية المصدرة للتمور.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
IJSR
Vol. (3), No. (12) December 2024 الإصدار (3)، العدد (12)

المبحث الأول: التحليل الرباعي SWOT Analysis لسلاسل القيمة لتصدير التمور العربية

1. دولة الإمارات العربية المتحدة [1] [2]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• أول مصدري التمر في العام عام 2022 من حيث عائد التصدير (285.5 مليون دولار أمريكي). • أعلى نسبة تصدير من الإنتاج (65%). • أكثر من 40 مليون نخلة تنتج أكثر من 351462 طناً من التمور بقيمة تقدر بـ 2 مليار 240 ألف درهم إماراتي. • تمتلك أكثر من 73 صنف من أجود التمور عالميا مثل: خلاص – برجي – شيشي – لولو – خصاب. • الزراعة: تتبع الممارسات الزراعية الجيدة. • الإنتاج بأعلى مواصفات الجودة. منتجات مبتكرة واستفادة كاملة من كل أجزاء النخلة. • التصنيع بأعلى تكنولوجيا وأحدث خطوط الإنتاج، وأحدث تكنولوجيا التعبئة والتغليف. • قيادة رشيدة أحدثت نهضة تكنولوجية محلية وعربية وعالمية في مجال النخيل والتمور وتشجع البحث والتطوير وتوجت جهودها بمشروع جائزة خليفة لنخيل التمر والابتكار الزراعي.	• لم ترصد الدراسات التي تم الرجوع إليها سوى مشكلة نقص موارد المياه لري النخيل إلى جانب بعض مشكلات ملوحة المياه في مناطق الفجيرة والشارقة ورأس الخيمة، وبعض مناطق أبو ظبي، وقد تغلبت الدولة على هذه المشكلات بتدبير مصادر مياه جديدة (أفلاج وعيون) ومعالجة مياه الصرف واستخدامها في ري النخيل.
الفرص	**التحديات**
• أشارت دراسة (جاد الكريم 2023) إلى فرص غير محدودة أمام دولة الإمارات في تطوير إنتاج وتصدير التمور، خاصة مع تشجيع جائزة خليفة للابتكار في إنتاج أنواع عديدة من مصنعات التمور، والصناعات القائمة على التمور، والاستفادة من الأجزاء الأخرى للنخلة، والاستفادة من مخلفات زراعة وصناعة التمور، وفتح أسواق جديدة أمام صادرات التمور الإماراتية. • هناك إمكانيات كبيرة للتوسع في زراعة النخيل في إمارة أبو ظبي.	• لم ترصد المراجع التي رجعت إليها الدراسة تحديات تذكر تواجه سلسلة القيمة لتصدير التمور بالإمارات العربية المتحدة، فيما عدا بعض التحديات المتعلقة بالعوامل الطبيعية والتغيرات المناخية التي تؤثر سلباً على إنتاج التمور في أي دولة، وتؤدي إلى الإصابات الفطرية، والإصابات الحشرية، كالإصابة بسوسة النخيل الحمراء والحشرة القشرية الخضراء.

[1] أ.د. وليد عبد الغني كعكة، أ.د. عبد الوهاب زايد: نخيل التمر في الإمارات.
[2] صالح العامري: نخي التمر في الإمارات صناعة لها تاريخ ومستقبل (2023).
International Journal For Multidisciplinary Research Volume 5. Issu5. September- October 2023.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (12) December 2024 الإصدار (3)، العدد (12)

2. الجمهورية التونسية [1] [2]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• احتلت تونس المركز الثاني على العالم – بعد الإمارات العربية المتحدة – في تحقيق عائد من صادرات التمور عام 2022 بلغ حوالي 244.75 مليون دولار. • تملك تونس أكثر من 5.5 مليون نخلة تنتج ما يزيد على 270 صنفاً من التمور أهمها دقلة النور من أرقى الأصناف العالمية. • تنتج الواحات التونسية أكثر من 335 ألف طن من التمور وأهمها واحات محافظة توزر. • تشجع الدولة التونسية إنتاج وتصدير التمور (وزارة الزراعة). • يوجد طلب عالمي قوي على التمور التونسية. • تنفذ تونس فكرة التجمعات الإنتاجية والنموذجية	• قصور في تطوير أصناف تمور تقاوم ندرة المياه وملوحة المياه، وأقل عرضة للأمراض. • قصور في تطوير نظم الجودة والمعايير الدولية. • قصور في تطبيق الدراسات الزراعية الجيدة في الري والتسميد. • قصور في دعم عمليات التلقيح والحصاد. • قصور في عمليات الفرز والتعبئة والتغليف. • قصور في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص. • قصور في سلسلة التبريد والتجميع. • قصور في الطاقات التخزينية (خاصة المبردة) • عجز في العمالة المدربة.
الفرص	**التحديات**
• الاستفادة من جهود وزارة الزراعة التونسية من خلال الخطة الوطنية لمنظومة التمور. • الاستفادة من جهود وزارة الزراعة التونسية في إدخال الميكنة الفلاحية ودعم التنوع البيولوجي في الواحات. • الاستفادة من جهود وزارة الزراعة مع دعمها بالقطاع الخاص في دعم فكرة المجمعات الإنتاجية النموذجية. • إمكانية البحث عن أسواق جديدة وواعدة. • الاستفادة من إمكانيات المركز الفني للتمور التابع لوزارة الزراعة في دعم الزراعات الفصولية للتمور. • توجد إمكانية للاستفادة من الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية لمصانع التمور	• تهديدات بيئية وإيكولوجية مثل ندرة المياه وملوحة المياه. • التغيرات المناخية – حيث تؤثر موجات الحر العالية على عائد المحصول. • عدم تطبيق أنظمة الجودة خاصة في الواحات القديمة. • ضعف المعرفة التقنية لمزارعي التمر خاصة في الواحات القديمة. • لا يوجد نهج جماعي لمواجهة مشكلات الإنتاج. • إمكانيات التخزين المبرد تحتاج مبالغ كبيرة غير متوفرة لدى صغار المزارعين. • تهديد من الأمراض الفطرية والحشرية خاصة سوسة النخيل الحمراء. • نقص في مجال البحوث والتطوير.

[1] (عبد العزيز واليس – 2020): التنمية القائمة على التجمعات الإنتاجية في تونس، ندوة عبر الإنترنت للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومنظمة FAo.

[2] (النمصي – 2020): واقع وآفاق النخيل بالجمهورية التونسية، مقال على الإنترنت – 2020.

3. المملكة العربية السعودية [1] [2]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• حققت المملكة المركز الأول دولياً من حيث قيمة الصادرات عام 2022 وصلت إلى مليار و215 مليون ريال سعودي من التمور ومشتقاتها. • ثاني دول العالم إنتاجاً للتمور 10600 مليار طن عام 2022. • تنتج المملكة من مليون إلى مليون ونصف طن من التمور سنويا من حوالي 28 إلى 31 مليون نخلة. • تملك المصانع خطوط إنتاج آلية متطورة وأحدث تقنيات التعبئة والتغليف. • أطلقت المملكة علامة التمور السعودية عام 2018 لضمان جودة المنتج السعودي، وبلغ عدد النخيل الحاصل على هذه العلامة 107 مليون نخلة، وحصل عليها 42 مصنفاً، و41 مزرعة، و24 شركة حتى عام 2020. • قيادة رشيدة تشجع زراعة وصناعة وتصدير التمور. • اهتمام كبير من المركز الوطني للتمور والمجلس الوطني للتمور بالرياض.	• شح المياه اللازمة لري النخيل وانخفاض مستوى المياه الجوفية. • ارتفاع تكلفة الإنتاج ببعض المناطق ويتم تعويضها بالإعانات الملكية. • الأصناف القديمة من التمور منخفضة الإنتاج. • ضعف التوجه نحو الزراعة العضوية (1). • ضعف البرامج الإرشادية خصوصا في موضوع الأصناف وهدر المياه (2). • نقص بحوث تحليل البيانات الإحصائية عن التمور، واقتصاديات إنتاجها.
الفرص	**التحديات**
• فرص لتنمية قطاع التمور بالاتجاه نحو التحول الرقمي. • فرص الاستفادة من المركز الوطني للتمور والمجلس الدولي للتمور بالرياض. • فرص متزايدة لرفع الوعي بالممارسات الزراعية الجيدة ورفع مستوى الجودة الإنتاجية. • فرص تسويقية واعدة بزيادة عدد الحاصلين على علامة الجودة للتمور السعودية. • فرص لنقل المعرفة للمزارعين من خلال التغذية الرقمية. • فرص للتوسع في مشاريع تطوير وتنمية إنتاج وتصنيع وتصدير النخيل في ظل تشجيع المملكة.	• تتعرض التمور لمنافسة عالمية في بعض الأسواق الدولية (3). • تتعرض مزارع التمور لتهديدات بيئية وتكنولوجية مثل الشح المائي. • تحتاج بعض المناطق لتكثيف الحملات الإرشادية. • تحتاج الزراعة العضوية في بعض المناطق لمزيد من البحوث والتطوير. • بعض الأصناف التقليدية. • بعض الأصناف التقليدية القديمة غير مطلوبة دولياً ومنخفضة الإنتاجية.

[1] المركز الوطني للنخيل والتمور 2022، التقرير السنوي. القحطاني والعبد، 2013.
[2] العليو، آخرين – 2013: دراسة إحصائية عن علاقة كمية إنتاج التمور بأعداد النخيل ومساحة النخيل المزروعة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1999 – 2013.

4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية [1]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• ثالث دول العالم إنتاجاً للتمور 1.24 مليون طن حسب الفاوي 2022. • تمثل المركز السابع عالمياً في تصدير التمور عام 2022. • تمتلك ما يفوق 15 مليون نخلة وأكثر من 800 صنف من التمور أهمها صنف (دقلة نور). • قدرة تنافسية سعرية قوية خصوصاً أسواق فرنسا، روسيا، كندا، بلجيكا، والمغرب. • اهتمام كبير من الحكومة الجزائرية متمثلاً في جهود الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحة والوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.	• انتشار الأصناف الرديئة مما يؤثر على إنتاج وتصدير التمور. • نقص شديد في الأيدي العاملة المدربة وارتفاع أجورها، ونقص في الموارد المائية. • أغلب المزارع القديمة مزدحمة ولم تراعي فيها مسافات الزراعة، مما أدى إلى صعوبة إدخال ميكنة خدمتها. • عدم توفر فسائل من الأصناف الممتازة بما يسمح بإنشاء مزارع نخيل جديدة. • بطء دورة رأس المال في إنتاج التمور وارتفاع تكلفة النقل والشحن. • زحف المباني والمنشآت على مزارع النخيل. • تعرض النخيل لإصابات فطرية وحشرية. • ارتفاع أسعار لوازم إنتاج التمور. • مشكلات في التسويق الداخلي والتخزين المبرد. • غياب دور التسويق التعاوني. • قصور في دور الإرشاد الزراعي.
الفرص	**التحديات**
• توجد إمكانيات للتوسع الأفقي وإنشاء مزارع تمور جديدة. • توجد استعدادات لتبني استراتيجية متكاملة لتطوير إنتاج وتصنيع وتصدير التمور الجزائرية. • توجد إمكانيات لفتح أسواق جديدة لصنف (دقلة – نور) في الأسواق الآسيوية كإندونيسيا. • توجد إمكانيات لتطوير الصناعات التحويلية من التمور كعسل التمر، والكحل، والخميرة، والخل وغيرها من مشتقات صناعة التمور.	• مطلوب تحديث زراعة النخيل حيث أغلب النخيل كبير العمر ضعيف الإنتاج. • مطلوب تدريب المزارعين على الممارسات الزراعية الجيدة. • مطلوب إجراء مسح لأهم الأصناف لاختيار الذي يتماشى مع متطلبات الأسواق الدولية. • مطلوب تحديث صناعة التمور وتطوير نظم التعبئة والتغليف. • مطلوب توفير مستلزمات مكافحة آفات وحشرات النخيل. • مطلوب دراسات وبحوث التصدير وتطوير سياسات الترويج وسياسات الأسعار. • وتوفير بيانات إحصائية عن التمور. • الشروط المتشددة من الدول المستوردة خاصة دول الاتحاد الأوروبي، مطلوب إنشاء علامة تجارية مميزة للتمور الجزائرية.

[1] (بن عيشي – 2013م).
(محمدي – 2010).
(بدر الدين – 2017).
(مغازي وآخرين - 2018).

5. جمهورية العراق [1] [2] [3]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• تعد أقدم مناطق زراعة النخيل في العالم. • صنفت ثامن دول العالم في التصدير عام 2021. • رابع بلدان العالم في إنتاج التمور 715 ألف طن عام 2022. • تملك العراق 629 صنفا من أجواد أنواع التمور في العالم يتصدرها صنف الزهدي والخستاوي. • صناعة التمور من أقدم بلدان العالم في هذه الصناعة. • تملك العراق أكثر من 22 مليون نخلة عام 2022 منهم على الأقل 17 مليون نخلة مثمرة والعراق تصنف أول دول العالم من حيث أعداد النخيل. • تنافس التمور العراقية في 22 سوقاً خارجياً.	• تدهور إنتاج وتصنيع وتصدير التمور بسبب غزو أمريكا للعراق. • تخلف المصانع عن ركب التقدم. • تدهور رعاية وخدمة النخيل. • فقدان كثير من أسواق التصدير. • تدهور خدمات الإرشاد الزراعي خصوصاً بالنسبة لمقاومة آفات النخيل. • تدهور خدمات البحوث الزراعية عن التمور. • تضارب البيانات الإحصائية عن التمور. • ارتفاع تكاليف الإنتاج. • مشاكل الفاقد زراعيًا وصناعيًا. • مشاكل التخزين والتخزين المبرد.
الفرص	**التحديات**
• توجد فرص لتطوير صناعات تحويلية مشتقة من صناعة التمور في حوالي 45 منتجاً منها: عسل التمر – الإنزيمات والبروتين – الخل والكحل – تجميد الرطب – تصنيع الأثاث المنزلي والأخشاب – الأعلاف. • توجد فرص لإحياء المجد العراقي في عالم التمور في ظل الاهتمام الحكومي الحالي.	• تحتاج زراعة وصناعة التمور إلى إعادة إحياء. • تحتاج سلسلة القيمة لتصدير التمور إلى استراتيجية للتنمية. • قصور في تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة. • لا توجد علامة لجودة التمور العراقية رغم أنها من أرقى أصناف التمور في العالم. • مطلوب تحديث خطوط الإنتاج وطرق التعبئة والتغليف.

[1] (عويضة وآخرين – 2016م).
[2] (مديرية الإحصاء الزراعي بالعراق – 2020م).
[3] (جاد الكريم، مرجع سابق، 2023م).

6. جمهورية مصر العربية [1]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• أولى بلدان العالم في إنتاج التمور 1.73 مليون طن تشكل 18% من إنتاج العالم، 24% من إنتاج العالم العربي. • خامس بلدان العالم من حيث عوائد التصدير 69.5% مليون دولار عام 2022. • تملك مصر أصناف ملائمة للسوق العالمي. • يوجد اهتمام كبير من الدولة تعضده المنظمات العالمية كالفاو لتنمية وتطوير زراعة وصناعة وتصدير النخيل. • القدرة على ابتكار منتجات جديدة مصنعة من التمور وباقي أجزاء النخلة.	• طرق الإكثار تقليدية وغير صحيحة أحيانًا. • ضعف الارتباط بالبحث العلمي ونقص البيانات المتاحة عن التمور. • ضعف التوجه نحو الممارسات الزراعية الجيدة. • ضعف الخدمات الفنية وضعف إدارة الجودة. • منشآت تصنيع للتمور غير مرخصة. • نقص كبير في عدد المصانع المطلوبة. • عرض منتجات لا تطابق المواصفات العالمية. • مشكلات الفاقد والتالف. • مشكلات التخزين المبرد. • قصور في تطور خطوط الإنتاج وطرق ووسائل التعبئة والتغليف.
الفرص	**التحديات**
• توجد إمكانيات لتوجيه الإنتاج نحو السوق العالمي. • توجد إمكانيات لتقوية وتطوير الأسواق المحلية. • توجد إمكانيات لتطوير وإنشاء وحدات تبريد وتجميد التمور. • توجد إمكانيات هائلة للتوسع الأفقي وتمتلك مصر أكبر مزارع للتمور في العالم في توشكى والفرافرة. • توجد إمكانيات لإنشاء مجمعات نموذجية لإنتاج التمور خصوصاً في مناطق سيوة والواحات البحرية.	• ضعف الطلب العالمي على بعض الأصناف. • ضآلة نسبة ما تصدره البلاد رغم وفرة الإنتاج – حيث تصدر مصر أقل من 1% من إنتاجها عام 2022. • التصوير بأسعار متدنية. • نقص العمالة المدربة. • نقص تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة ومعايير الجودة العالمية. • نقص مساحات الزراعة العضوية. • نقص طاقات التخزين خاصة التخزين المبرد. • مشكلة وجود حشرات في التمور. • ضعف المعرفة الفنية عن المنتج • مشكلة سوسة النخيل الحمراء. • ضعف سياسات التسويق (محلي وخارجي) خصوصاً الترويج للمنتجات. • ضعف الاستفادة من المنتجات القانونية والمخلفات.

[1] (الفاو – 2018).
(الضوي – 2020).
(جاد الكريم – 2023) مرجع سابق.

7. المملكة الأردنية الهاشمية [1]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• ظهرت الأردن بقوة حديثاً في إنتاج التمور برصيد يبلغ 650 ألف نخلة مستهدف وصولها عام 2030 إلى مليون نخلة وقد أنتجت عام 2022 حوالي 30 ألف طن موزعة على 45 ألف دونم. • الأردن ينتج نوعين رئيسيين هما المطلوبين حالياً في السوق العالمي للتمور وهما البرحي والمجدول (المجهول). • معظم مزارع النخيل ذات أصناف عالية الجودة وتتوسع في مناطق إنتاجية ملائمة في البلاد. • زراعة أشجار النخيل في المملكة حقق نجاحاً ونموًا مطردًا على مدار العقد الماضي. • التمور الأردنية تنافس الآن بقوة على الصعيدين الإقليمي والدولي. • تميز الموقع الجغرافي للأردن وقربه للأسواق الخارجية مما يقلل من كلفة النقل ويدعم القدرة التنافسية للتمور الأردنية. • يوفر وادي الأردن مناخاً مثالياً لإنتاج التمور ذات الجودة العالية، خاصة تمور المجهول. • تحول بعض المزارعين من زراعة الخضروات إلى أشجار النخيل بسبب القيمة العالية لهذا النوع من الزراعة، مما يعطي فرصة إضافية للتوسع في زراعة النخيل. • إنتاج التمور بنوعية مميزة وذو قيمة اقتصادية عالية. • يتميز الأردن بشكل خاص بإنتاج صنف المجهول، والذي يعد مطلوب إقليميًا ودوليًا. • يمكن للأردن توفير أنشطة ما قبل وما بعد الحصاد بتكاليف تنافسية عالية. • حقيقة أن التمور يمكن تخزينها، تقلل من فائض الأسواق. • لا توجد في مزارع النخيل في الأردن إصابة وبائية بأية آفة. • وجود خبرة وقدرة جيدة لدى القطاع في إنتاج وتسويق التمور. • تعتمد زراعة النخيل على القطاع الخاص مما يعطيها الديمومة. • توفر مبيعات التمور عائداً مرتفعاً جدًا لكل متر مكعب من مياه الري مقارنة بالمحاصيل التقليدية. • يمكن لأشجار النخيل النمو والإنتاج في تربة لا تصلح	• ندرة ومحدودية مياه للري. • تتطلب زراعة النخيل تكاليف استثمارية عالية خصوصاً بصنف المجهول. • محدودية المعلومات والبحوث والدراسات المحلية عن النخيل. • يعفي صغار مزارعي النخيل من مشاكل في التسويق لعدم توافر مرافق التعبئة والتخزين لديهم. • نقص برامج التوعية والإرشاد ونقل التقلبات لنخيل النمو. • غياب الاستراتيجية والخطط اللازمة لتطور القطاع بشكل سليم ومتكامل لتجعله مؤثراً في البعد الاقتصادي والتنموي. • محدودية الصناعة التحويلية لاستغلال المنتجات الثانوية لمزارع النخيل. • نقص العمالة الفنية الماهرة للعمل الحقلي وفي إنتاج النخيل. • نقص الآلات الحديثة والميكنة والتقنيات الحديثة لخدمة المحصول. • عدم وجود مواصفات لتمور المجهول وقلة الخبرة في تطبيق المواصفات القياسية السائدة. • محدودية عدد الأصناف التجارية في الأردن. • تدهور البنية التحتية والانقطاعات المتكررة للكهرباء. • غياب التأطير المؤسسي لصغار المزارعين. • ضعف وعي بعض المزارعين بأهمية تطبيق العمليات الزراعية الجيدة ومحدودية المختبرات الفنية لفحوصات التربة والمتبقيات. • صغر حجم الوحدة الإنتاجية للنخيل، مما يعيق تحقيق اقتصاديات الحجم. • فرض أسعار مياه تقديرية عالية جداً في الأزرق، مما دفع قسم من المزارعين على ترك أو إهمال زراعة النخيل. • ضعف القدرة لدى البعض على تطبيق متطلبات الأنظمة والمعايير للأسواق الخارجية. • ارتفاع نسبة الفاقد في التمور.

[1] استراتيجية زراعة نخيل التمر في المملكة الأردنية الهاشمية عام 2020 – 2030.
جمعية التمور الأردنية JADA بالتعاون مع جائزة خليفة بإشراف وزارة الزراعة الأردني.

لمنتجات الأخرى. • موجود مؤسسة أهلية غير ربحية ترعى مصالح القطاع وتعمل على تطويره واستدامته وخدمته.	
الفرص	**التحديات**
• ازدياد الطلب الدولي على التمور بشكل عام خصوصًا صنف المجهول. • يتم تصدير جزء هام من إنتاج صنف المجهول الأردني عالمياً. • التمور ذات قيمة غذائية وصحية عالية. • تعتبر التمور بديل اقتصادي للمحليات (للتحلية) مما يوفر فرصة للتوسع في استخدام التمور بالصناعات الغذائية. • الصعوبة الحالية في بيع فوائض الخضار تقود العديد من المزارعين إلى زراعة نخيل التمرد بدلاً منها. • زيادة الطلب على التمور العضوية في الأسواق الخارجية. • ازدياد التخصيصات المالية لري أشجار النخيل. • السماح لمزارعي النخيل بحفر آبار سطحية عمقها لا يزيد عن 150م. • الزيادة المستمرة في المياه المعالجة ثلاثياً التي ترد إلى سد الملك طلال من الخربة السمراء. • توفر بيئة تمكينية في الأردن مناسبة في مناطق إنتاج النخيل. • توفر تقنيات حديثة مخصصة لعمليات ما بعد الحصاد وخاصة لصنف المجهول. • تنظيم معارض دولية وإقليمية ومحلية للصناعات الغذائية ومنها للتمور. • توفر التكنولوجيا الحديثة في مجال التلقيح والري وباقي عمليات خدمة المحصول. • تركيز أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على إنهاء الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. • بالإمكان حصاد المياه في مناطق إنتاج التمور، ومنها الأزرق، مما يوفر كميات إضافية من المياه وبأسعار مقبولة. • بالإمكان التوسع في استخدام الطاقة الشمسية لتوفير مصدر طاقة مستدام وتقليل كافة الكهرباء. • تقع معظم احتياجات النخيل المائية خلال الفترة التي لا يكون فيها زراعات من الخضار في الأغوار أيار إلى تموز.	• ارتفاع تكاليف مياه الري وتحليتها في بعض المناطق. • ضعف التعاون والتنسيق الإقليمي في تطوير قطاع التمور في المنطقة، وخاصة في مجال مكافحة السوسة وتسويق التمور. • منافسة عالية من التمور المنتجة في الدول المنافسة. • تكاليف النقل التصديري عالية. • تفتت الملكية. • ندرة المياه كمحدد أساسي للتنمية الزراعية في الأردن. • التغير المناخي، وما يترتب عليه من ارتفاع درجات الحرارة. • حشرة السوسة آفة تهدد زراعة النخيل. • ارتفاع أسعار الطاقة بصور مفاجئة وخيالية. • اعتبارات سلامة الغذاء نتيجة النقص في الشروط الصحية لإنتاج التمور. • ارتفاع تكاليف مياه الري وتحليتها في بعض المناطق في الأردن.

8. سلطنة عمان [1]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• سابع دول العالم إنتاجًا للتمور 377 ألف طن عام 2022 محتلة بذلك المرتبة الثامنة على مستوى العالم والثانية خليجياً من أكثر من 9 ملايين نخلة منتظر وصولهم إلى عشرة مليون بيد مشروع المليون نخلة. • يوجه إنتاج البلاد للاكتفاء الذاتي وللاستثمار داخل البلاد أكثر من التوجه للتصدير. • يوجد فائض يمكن أن يوجه للتصدير حوالي 100 ألف طن سنوياً. • تتجه البلاد إلى نهضة شاملة في صناعة التمور خاصة بعد تبني مشروع المليون نخلة.	• ممارسة الأساليب التقليدية في نظم الإنتاج وعمليات الخدمة وخصوصاً الري. • محدودية الشركات المتخصصة في مجال حفظ وتخزين التمور. • قلة المصانع المتخصصة في تعبئة وتغليف التمور والصناعات التحويلية الخاصة بها. • ضعف البنية الأساسية في مجال معاملات ما بعد الحصاد. • اتباع طرق تقليدية في التسويق الداخلي والتصدير. • قلة المختبرات العلمية ومراكز بحوث التمور. • عزوف أصحاب الأعمال عن الاستثمار في التمور. • ضعف الجانب الإرشادي للمزارعين. • مشكلة ندرة المياه والجفاف. • مشاكل أمراض النخيل وآفات النخيل وأهمها سوسة النخيل الحمراء.
الفرص	**التحديات**
• الانطلاق إلى مشروع المليون نخلتي بما يحققه للبلاد من فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية. • توجد فرص الاستفادة من الصناعات التحويلية المرتبطة بالتمور مثل: - الألبان المنكهة بالتمور. - المستحضرات الطبية. - الإضافات الغذائية. - عسل التمر والكحوليات والخل. - صناعة الأعلاف والأخشاب. - السكر السائل والخمائر. • توجد فرص الاستفادة من مخلفات التمور وبقايا النخيل من السعف والجذوع والنوى والألياف.	• الحاجة إلى إنشاء مناطق إنتاجية نموذجية. • الحاجة إلى إنشاء مصانع نموذجية. • ترغيب المستثمرين في نشاط تصدير التمور العمل دراسات جدوى لهذا النشاط. • إنشاء مختبرات بحثية ومراكز بحوث التمور. • إنشاء نظم متكاملة لمكافحة آفات وعلاج أمراض النخيل. • إعداد أدلة إرشادية في مجال الممارسات الزراعية الحميدة للتمور ونظم الجودة. • استحداث مراكز تجميع وتسويق التمور. • تطوير نظم الري الحديثة لمزارع التمور. • بناء قاعدة معلومات متكاملة لمزارع التمور. • السعي إلى تغيير خارطة أصناف التمور. • بناء قدرات العاملين في مجال التمور. • بناء شراكات مع المؤسسات الاستثمارية في تطوير الصناعات القائمة على التمور. • إنشاء أنظمة معالجة المخلفات وتقليل الفاقد. • الحاجة إلى الترويج للتمور العمانية.

[1] (العبدلي – 2018).
(ديوان البلاط السلطاني – 2016).

9. جمهورية السودان [1]:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• السودان من أعراق الدول المنتجة للتمور في العالم. • خامس دول العالم إنتاجاً للتمور 443 ألف طن عام 2022. • تمتلك السودان حوالي 8 ملايين نخلة تنتج أصناف ممتازة صالحة للتصدير هي: الخضري – المجدول – السكري – الزهيدي – المبروم – القنيلة – البركاوي – التمور. • يمتلك السودان مياه عذبة وفيرة وظروف مناخية صالحة لنمو النخيل. • يوجد اهتمام حكومي واهتمام من المنظمات الدولية وجائزة خليفة لتطوير وتنمية إنتاج وتصنيع وتصدير التمور في السودان.	• وجود أشجار قديمة يفوق عمرها المائة عام ومشاكل الأصناف. • زراعة النخيل على مسافات متقاربة يضعف إنتاجيتها وترك المخلفات بجوار الأم يزيد الازدحام ويضعف النمو الخضري. • ضعف برامج المكافحة وانتشار الحشرة القشرية الخضراء. • إهمال جميع عمليات الخدمة وغياب الممارسات الزراعية الجيدة. • قصور الإرشاد الزراعي وبرامج الجودة. • تخلف قطاع تصنيع التمور. • لا توجد إحصائيات دقيقة عن التمور. • مشاكل نقص طاقات التخزين والتخزين المبرد. • نقص العمالة الفنية المدربة.
الفرص	**التحديات**
• توجد لدى السودان فرص متاحة للتعاون الدولي مع المنظمات الدولية كالفاو مع المنظمات الدولية كالفاو ومع جائزة خليفة للنهوض بإنتاج وتصنيع وتصدير التمور في السودان. • يوجد إمكانية الاستفادة من زراعة حوالي 4 مليون نخلة تمت زراعتها بطريقة زراعة الأنسجة ستؤدي إلى نهضة حقيقية في مجال إنتاج التمور بالسودان.	• الظروف السياسية السيئة ومحاولات تقسيم السودان أعاقت كل برامج التنمية. • الحاجة إلى برنامج تحسين الأصناف. • الحاجة إلى برنامج تطور تقنيات الإنتاج. • الحاجة إلى برنامج المكافحة المتكاملة للآفات. • الحاجة إلى برنامج تنمية المصادرات. • الحاجة إلى برنامج تطوير عمليات ما بعد الحصاد. • الحاجة إلى البحوث والتطوير وتوفير بيانات قطاع التمور. • الحاجة إلى برامج الإرشاد الزراعي وتدريب العمالة الزراعية.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية للتحديات ونقاط الضعف السابقة على بعض الدول العربية موضوع الدراسة:

تتناول الدراسة الحالية هذه الآثار من حيث ما يلي:

[1] (المشايخي – 2015).
(الفاوي – 2022).
(داود وآخرين – 2019).

1. انخفاض معدل الزيادة السنوية في الكمية المنتجة من التمور في بعض الدول موضع الدراسة:

بحساب معادلات الاتجاه العام الزمني، للكمية المنتجة من التمور – بالألف طن – في الفترة موضع الدراسة، والتي تم حسابها من جدول رقم (1) وتم رصد نتائجها في الجدول رقم (2)، تبين للدراسة (من 2013 إلى 2022) انخفاض معدل الزيادة السنوية في الكمية المنتجة من التمور في دول: مصر والعراق، وعمان، السودان، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الكمية المنتجة: (2.9%)، (0.6%)، (2%)، (0.2%) على الترتيب، وتربط الدراسة بين زيادة حدة التحديات ونقاط الضعف في هذه الدول، بالمقارنة بدول أخرى، نجحت في التصدي لهذه التحديات ونقاط الضعف، بتفعيل نقاط القوة والفرص، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، التي بلغ معدل الزيادة السنوية فيها (5.6%)، وتونس التي بلغ معدل الزيادة السنوية فيها (6.6%)، السعودية التي بلغ معدل الزيادة السنوية فيها (4.4%).

جدول رقم (1): تطور إنتاج التمور في أهم الدول العربية موضع الدراسة في الفترة من (2013-2022) -المصدر: حسبت من بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

السنوات	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	العراق	عمان	مصر
2013	11.98	227.61	190	848.2	1031	436	676	308.4	1328.47
2014	9.76	245	195	934.38	1095.03	440.36	662	317.4	1465.03
2015	20.14	245	223	990.38	1065.03	440.36	662	344.7	1684.92
2016	25.22	371.89	242.00	1029.60	1095.03	439.12	615.21	355.30	1465.03
2017	26.00	347.03	260.00	1058.56	1225.03	439.36	618.82	360.92	1542.11
2018	26.19	345.12	305.00	1094.70	1427.51	452.3	646.16	368.81	1542.11
2019	26.39	323.48	288.70	1136.03	1539.76	474.90	639.00	376.85	1603.76
2020	69.52	328.67	332.00	1151.91	1541.77	427.40	735.35	368.58	1655.00
2021	26.95	351.08	345.00	1188.80	1565.83	460.10	750.23	374.20	1715.00
2022	48.24	397.33	369.00	1,240.00	1,600.00	442.70	715.29	376.98	1773.60

جدول رقم (2): معادلات الاتجاه العام الزمني لمؤشر كمية إنتاج التمور بالألف طن في الدول العربية موضع الدراسة في الفترة (2013 – 2023) -المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (1)

البلد	معادلة الاتجاه العام الزمني	المتوسط بالألف طن	معدل الزيادة السنوية%	T	F	R^2	معنوية التقدير
الإمارات	$\hat{\gamma}$ =30753.80 + 15.40 X	318.22	5.6	3.7	13.9	0.93	معنوي
تونس	$\hat{\gamma}$ =4118.93+ 20.55 X	274.97	6.6	18.0	9.7	0.98	معنوي
السعودية	$\hat{\gamma}$ =149529.6 + 74.77 X	1318.60	4.4	8.93	1.8	0.91	معنوي
الجزائر	$\hat{\gamma}$ =78064.07 + 39.21 X	1967.26	3.8	16.9	1.4	0.97	معنوي
العراق	$\hat{\gamma}$ =16894.45 + 8.70 X	672.01	0.6	1.83	3.63	0.31	معنوي
مصر	$\hat{\gamma}$ =72061.93 + 36.5 X	1577.5	2.9	3.90	15.8	0.66	معنوي
الأردن	$\hat{\gamma}$ = 8496.47 + 4.23X	29.30	11.90	3.00	8.93	0.53	معنوي
عمان	$\hat{\gamma}$ = 14399.99 + 7.31X	355.21	2.00	5.75	34.70	0.81	معنوي
السودان	$\hat{\gamma}$ = 149528.60 + 74.769X	445.26	0.2	8.93	81.26	0.91	معنوي

حيث: $\hat{\gamma}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة

× متغير الزمن (السنة 1، 2، 3، ...)

2. انخفاض معدل الزيادة السنوية في الكمية المصدرة من التمور في بعض الدول موضع الدراسة:

بحساب معادلات الاتجاه العام الزمني، للكمية المصدرة من التمور – بالألف طن – في الفترة موضع الدراسة (من 2013 إلى 2022)، والتي تم حسابها من جدول رقم (3) وتم رصد نتائجها في الجدول رقم (4) تبين للدراسة انخفاض معدل الزيادة السنوية في الكمية المصدرة من التمور، من بعض الدول – موضع الدراسة – مثل مصر، عمان، السودان، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الكمية المصدرة من التمور (بالألف طن)، (6%)، (5.6%)، (5.5%) على الترتيب، في حين وصل هذا المعدل إلى (20.6%) في الجزائر، (19%) في الإمارات، (19.5%) في العراق، وهي كما بينت الدراسة دول استطاعت الاستفادة من نقاط القوة والفرص التي تملكها، لمواجهة التحديات ونقاط الضعف.

جدول رقم (3): تطور كمية الصادرات في الدول موضع الدراسة في الفترة (2013 – 2022) -المصدر: حسبت من بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

الكمية بالألف طن									
السنوات	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	العراق	عمان	مصر
2013	2.45	38.69	86.9	14.71	72.98	0.1	37.06	8.9	9.1
2014	2.45	38.69	87.13	25.64	74	1.06	37.06	14.82	13.22
2015	2.67	38.69	103.06	28.48	127.52	1.06	37.06	8.77	9.35
2016	5.61	275.86	113.79	31.11	116.99	0.80	321.90	15.20	19.48
2017	4.47	217.98	104.36	46.72	139.27	0.44	253.36	11.77	9.55
2018	19.78	200.89	124.02	91.72	162.00	0.73	265.34	12.58	50.78
2019	6.21	212.83	113.89	120.42	182.32	0.21	687.51	13.17	43.67
2020	9.39	240.65	109.27	69.32	213.41	0.18	209.32	16.26	27.58
2021	13.94	261.42	118.67	161.10	224.26	0.16	314.07	14.89	13.25
2022	11.66	258.66	130.30	115.21	228.90	0.17	261.70	15.57	16.60

جدول رقم (4): معادلات الاتجاه العام الزمني لمؤشر كمية الصادرات بالألف طن في الدول العربية موضع الدراسة في الفترة (2013 – 2023) -المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (3)

البلد	معادلة الاتجاه العام الزمني	المتوسط بالألف طن	معدل الزيادة السنوية%	T	F	R^2	معنوية التقدير
الإمارات	$\hat{\gamma}$ = 52918.08 + 26.32 X	178.44	19.0	3.8	14.6	0.95	معنوي
تونس	$\hat{\gamma}$ = 7987.8 + 4.014 X	109.14	4.1	4.5	20.7	0.72	معنوي
السعودية	$\hat{\gamma}$ = 37790.3 + 18.81 X	154.17	11.4	15.3	3.49	0.96	معنوي
الجزائر	$\hat{\gamma}$ = 28906.81 + 14.36 X	70.44	20.6	5.13	26.48	0.77	معنوي
العراق	$\hat{\gamma}$ = 72276.78 + 35.95 X	242.44	19.5	1.9	3.68	0.32	معنوي
مصر	$\hat{\gamma}$ = 3312.55 + 1.65 X	21.26	6.0	1.0	1.2	0.11	معنوي
الأردن	$\hat{\gamma}$ = 2609.15 + 1.30 X	7.86	15.6	2.6	6.86	0.46	معنوي
عمان	$\hat{\gamma}$ = 1120.51 + 0.562 X	13.19	5.6	2.28	5.34	0.40	معنوي
السودان	$\hat{\gamma}$ = 141.02 + 0.0696 X	0.49	5.5	1.85	3.4	0.30	معنوي

حيث: $\hat{\gamma}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة.

X متغير الزمن (السنة 1، 2، 3، ....)

3. انخفاض معدل الزيادة السنوية في قيمة الصادرات في بعض الدول موضع الدراسة:

بحساب معادلات الاتجاه العام الزمني لقيمة الصادرات – بالمليون دولار أمريكي – في الدول موضع الدراسة وفي الفترة موضع الدراسة، والتي تم حسابها من جدول رقم (5) وتم رصد نتائجها في الجدول رقم (3-6)، تبين للدراسة انخفاض معدل الزيادة السنوية في السودان (5.3%)، عمان (5.7%)، مصر (7.3%) وذلك بالمقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة (26.6%) والسعودية (23.9%)، تونس (23.7%)، وهذا يؤيد أيضًا أن انخفاض معدلات الزيادة في قيمة الصادرات، حدث في الدول التي تزيد عليها شدة التحديات ونقاط الضعف، ونقل في الدول التي استطاعت أن تتصدى لنقاط الضعف والتحديات، بما لديه من نقاط قوة وفرص.

جدول رقم (5): تطور قيمة الصادرات في الدول موضع الدراسة في الفترة (2013 – 2022) -المصدر: حسبت من بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية – (الصادرات بالمليون دولار)

السنوات	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	العراق	عمان	مصر
2013	2.55	19.99	206.9	20.43	82.75	0.01	9.53	10.66	12.37
2014	2.25	19.99	270.14	38.31	72.09	0.06	9.53	11.32	17.2
2015	2.6	19.99	218.2	34.55	143.11	0.59	9.53	11.56	11.83
2016	12.98	160.22	209.21	37.40	141.56	0.96	116.72	12.03	41.17
2017	12.43	167.52	229.99	52.24	182.38	0.20	146.56	18.15	32.63
2018	6.60	197.55	281.79	110.34	201.39	0.33	107.47	17.15	50.01
2019	22.33	218.57	265.78	111.66	229.83	0.36	369.29	19.40	43.00
2020	29.10	228.77	261.74	73.00	245.97	0.17	90.83	19.11	41.42
2021	40.37	272.02	255.90	143.15	322.84	0.14	127.06	19.44	49.76
2022	40.26	285.50	244.75	108.08	332.50	0.15	108.94	18.90	69.50

جدول رقم (6): معادلات الاتجاه العام الزمني لمؤشر قيمة الصادرات بالميون دولار في الدول العربية موضع الدراسة في الفترة (2013 – 2023) -المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (5)

البلد	معادلة الاتجاه العام الزمني	المتوسط بالألف طن	معدل الزيادة السنوية%	T	F	R^2	معنوية التقدير
الإمارات	$\hat{\gamma}$ = 65901.75 + 32.74 X	159.01	26.6	9.22	1.51	0.91	معنوي
تونس	$\hat{\gamma}$ = 7989.32 + 4.01 X	244.44	23.7	4.50	20.7	0.72	معنوي
السعودية	$\hat{\gamma}$ = 58509.11 + 29.1 X	195.44	23.9	14.40	5.04	0.96	معنوي
الجزائر	$\hat{\gamma}$ = 24330.75 + 12.1 X	72.92	23.5	4.83	23.5	0.75	معنوي
العراق	$\hat{\gamma}$ = 34646.9 + 17.23 X	109.55	20.4	1.61	2.60	0.25	معنوي
مصر	$\hat{\gamma}$ = 11125.58 + 5.53 X	36.89	7.3	5.84	34.4	0.81	معنوي
الأردن	$\hat{\gamma}$ = 9287.59 + 4.61 X	17.15	22.6	6.99	49.08	0.86	معنوي
عمان	$\hat{\gamma}$ = 2305.32 + 1.15 X	15.77	5.7	6.05	37.06	0.82	معنوي
السودان	$\hat{\gamma}$ = 23811544 + 0.011655 X	0.30	5.3	0.35	0.12	0.02	معنوي

حيث: $\hat{\gamma}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة.

X متغير الزمن (السنة 3، 2، 1 ....)

4. انخفاض معدل التصدير كنسبة مئوية من الإنتاج في بعض الدول المصدرة:

يترتب على انخفاض معدلات التصدير، آثارًا اقتصادية سيئة على اقتصاديات بعض الدول العربية – خاصة الدول غير البترولية – حيث تعاني معظم هذه الدول – كمصر – من ضعف مواردها من العملات الأجنبية، وتدهور مركز عملاتها الوطنية بالنسبة للدولار الأمريكي، فانخفاض معدلات التصدير في هذه الدول، يؤدي إلى اختلالات كبيرة في موازين مدفوعات هذه الدول، هذا بالإضافة إلى مشكلة الارتباك في السوق المحلي لهذه الدول، نتيجة وجود فائض كبير في الأسواق، مع عجز في الطاقات التخزينية لهذه الدول، خاصة بالنسبة للتخزين المبرد، وخاصة بالنسبة للتمور الرطبة، وتشير إلى الدراسات المتخصصة في هذا المجال، (وهبي، زايد – 2019) أن هناك توسع كبير ملحوظ في العديد من الدول العربية المنتجة للتمور، وأن هذا التوسع لا يواكبه توسع مناظر في التصدير، وإن بقى الوضع على ما هو عليه في السنوات القادمة، فإن هذه الدول ستواجه مشكلة فائض كبير، يصعب أن تستوعبه الأسواق المحلية والطاقات التخزينية في هذه الدول. وقد رصدت الدراسة الحالية – كمثال للظاهرة السابقة – النسبة المئوية لصادرات التمور في الدول العربية موضع الدراسة، في عام 2022، كما يوضحها الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): النسب المئوية لصادرات التمور إلى الإنتاج في الدول العربية موضع الدراسة عام 2022 -المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي عام 2022 (الكمية بالألف طن)

الدول	الصادرات بالألف طن	الإنتاج بالألف طن	نسبه الصادرات/ الإنتاج %
الإمارات	258.66	397.328	65.10
تونس	130.30	397.328	32.79
السعودية	228.90	1600	14.31
الجزائر	115.21	1240	9.29
العراق	261.70	715.29	36.59
مصر	16.60	1773.6	0.94
الأردن	11.66	48.236755	24.18
عمان	15.57	376.98	4.13
السودان	0.17	442.7	0.04

ويوضح الجدول رقم (7) أن مصر هي أسوأ الدول العربية المصدرة للتمور، من حيث موقفها بالنسبة لمعدل التصدير كنسبة مئوية من الإنتاج، حيث تصنف مصر كأول بلاد العالم إنتاجًا للتمور، بينما لم تصدر من هذا الإنتاج إلا نسبة أقل من (1%) وهي نسبة (0.94%)، وكذلك السودان لم تصدر إلا (0.04%) من إنتاجها، وعمان لم تصدر إلا (4.13%) من إنتاجها، وكذلك الجزائر لم تصدر إلا (9.29%) من إنتاجها، كذلك السعودية لم تصدر إلا (14.31%) من إنتاجها.

وترى الدراسة الراهنة أن السبب الرئيسي وراء انخفاض معدلات التصدير في بعض الدول العربية المصدرة للتمور، هو بسبب التحديات ونقاط الضعف التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور في هذه الدول، وأنه من الضروري لهذه الدول، أن تتبنى استراتيجيات ناجزة، في مواجهة الضعف في حلقة التصدير، التي لاحظت دراسات عديدة أنها أضعف حلقات سلسلة القيمة لتصدير التمور العربية.

5. تدني أسعار تصدير التمور في بعض الدول العربية:

أشارت استراتيجية (الفاو) في مصر (2016/ 2018)، إلى أن المستوى العالمي العالي لأسعار التمور يبدأ من 1500 دولارا للطن، في حين يصل مستوى سعر التمر في أمريكا ما يتعدى 4000 دولاراً للطن، إلا أن الدول العربية تصدر تمورها، بمستوى أقل من 1500 دولاراً للطن، ويصل متوسط سعر الطن في العراق 392 دولارًا فقط، بينما في السودان يصل متوسط سعر الطن حوالي 644 دولارًا.

وترى الدراسة الراهنة أن أسباب تدني أسعار التمور العربية إنما يرجع أساسًا إلى انخفاض مستوى الجودة، أو انخفاض مستوى التعبئة والتغليف، أو انخفاض مستوى معايير سلامة الغذاء، ربما لعدم رغبة المستهلك الأوروبي – بالذات – لبعض الأصناف العربية، أو للرغبة المتزايدة في التمور المنزرعة عضويًا، والتي لا زالت تزرع على نطاق محدود في الدول العربية.

ويوضح الجدول رقم (8) أسعار الطن من التمور المصدر من الدول العربية – موضع الدراسة – ومتوسط السعر في الفترة موضع الدراسة، ومن الجدول يتضح أن الإمارات العربية قد صدرت بأعلى متوسط سعر في العالم العربي وصل إلى 1321 دولاراً للطن، تليها تونس بمتوسط 1307 دولاراً للطن، ثم السعودية بمتوسط 1228 دولاراً للطن، ثم سلطنة عمان بمتوسط 1214 دولارًا للطن، ثم الجزائر بمتوسط 1142 دولارًا للطن، ثم مصر بمتوسط 1025 دولارًا للطن، ثم السودان بمتوسط حوالي 644 دولارًا للطن، وتأتي العراق في آخر القائمة بمتوسط 392 دولارًا للطن، وتنوه الدراسة أن جميع أسعار التمور العربية في مستوى أدنى من المستويات العالمية المرتفعة، وهذا يدعو الباحث إلى اقتراح عمل كارتل للتمور العربية، على غرار (كارتل) دول الأوبك للبترول، وذلك باعتبار الدول العربية تحتكر حوالي 77% من إنتاج التمور العالمي، ومن الجدير بالذكر أن إحصائيات التمور في الدول العربية لا يوجد اهتمام بها بشكل كبير، باستثناء دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، وقد وجد الباحث مشقة بالغة في حساب أسعار التمور في معظم الدول العربية.

ويؤثر تدني أسعار التمور العربية، تأثيرًا مباشرًا على انخفاض عوائد تصدير التمور في بعض الدول العربية مثل: مصر والسودان والعراق، رغم احتياج هذه الدول إلى مصادر للعملات الأجنبية، لمواجهة الخلل في موازين مدفوعاتها الخارجية، ويحتاج الأمر في هذه الدول إلى تبني استراتيجيات لتنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور، كما سيتضح من الفصل الأخير من الدراسة الحالية.

جدول رقم (8): أسعار الطن المصدر من التمور في الدول العربية ومتوسط السعر في الفترة موضع الدراسة في الفترة (2013 – 2022) -المصدر: حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي عام 2022 (السعر بالمليون دولار)

	الإمارات	تونس	السعودية	الجزائر	العراق	مصر	الأردن	سلطنة عمان	السودان
2013	0.85	1.1	1.13	1.39	0.26	0.98	0.92	1.2	0.1
2014	0.85	1.12	0.97	1.49	0.26	0.98	0.92	0.76	0.06
2015	0.88	1.15	1.12	1.21	0.26	0.98	0.97	1.32	0.56
2016	0.98	1.1	1.21	1.2	0.36	1.1	0.98	0.79	1.2
2017	1.1	1.2	1.31	1.12	0.58	1.2	0.98	1.54	0.45
2018	1.15	1.27	1.24	1.2	0.41	0.98	1	1.36	0.45
2019	1.25	1.33	1.26	0.93	0.54	0.98	1.2	1.47	1.76
2020	1.55	1.5	1.15	1.05	0.43	1.1	1.3	1.18	0.92
2021	2.1	1.6	1.44	0.89	0.4	1.5	1.4	1.31	0.85
2022	2.5	1.7	1.45	0.94	0.42	1.7	1.5	1.21	0.89
متوسط	1.321	1.307	1.228	1.142	0.392	1.15	1.117	1.214	0.724

المبحث الثالث: مبادئ تطوير سلاسل القيمة للغذاء

وردت هذه المبادئ في دراسة (فاو – 2014)، وهي تشكل ما يشبه الدستور، الذي تسترشد به الدول في تطوير سلاسل القيمة المستدامة للغذاء. وفيما يلي تستعرض الدراسة هذه المبادئ:

- **المبدأ الأول: تقوم سلسلة القيمة المستدامة للغذاء على الاستدامة الاقتصادية:**

تركز الجهود الرامية إلى ضمان الاستدامة الاقتصادية على القيمة المضافة التي تم إنشاؤها عبر سلسلة القيمة.

أن أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة يلتقطون القيمة المُضافة بأربعة طرق:

- كزيادة في أرباح الشركات، أو على نطاق أوسع كعائدات لمالكي الأصول، عائدات المدخرات، والإيجارات من تأجير الأراضي.
- كزيادة أجور العمال من خلال المزيد من الوظائف المنتجة.
- كزيادة الإيرادات الضريبية للحكومة.
- كزيادة قيمة المال للمستهلكين الذين يشترون المواد الغذائية (Reardon – 2012).

- **المبدأ الثاني: تقوم سلسلة القيمة المستدامة للغذاء على الاستدامة الاجتماعية:**

يتطلب تطوير سلسلة قيمة مستدامة للأغذية أن تكون القيمة المضافة عن طريق التحسين لديها فوائد على نطاق واسع للمجتمع ولا تؤدي إلى أية تكاليف غير مقبولة اجتماعياً، فهي في نهاية الأمر تتصل بالتوزيع العادل للقيمة المضافة على السكان المستفيدين من سلسلة القيمة والمشاركين فيها. ويجب إجراء تقييم للتأكد من أن الفوائد المختلفة من تطوير سلسلة قيمة مستدامة للأغذية أي الأرباح، وفرص العمل والقيمة الغذائية، يتم توزيعها بشكل عادل عبر سلسلة القيمة، على أساس نوع الجنس والفئات العمرية، ومستويات الدخل والمجتمع ككل. (Blueskies -2010-2012) (Wiggins -2013), (Webber, M.- 2007),

- **المبدأ الثالث: ينطوي تطوير سلسلة قيمة مستدامة للأغذية على الاستدامة البيئية:**

تعتمد الاستدامة في سلاسل الأغذية على تقليل الآثار السلبية على الموارد الطبيعية غير المتجددة التي يعتمد عليها نظام الأغذية الزراعية بشكل أساسي.

إن سلاسل القيمة للأغذية قد تعتمد بشكل أساسي على البيئة الطبيعية، لاسيما في مرحلة الإنتاج. وفي الآونة الأخيرة، تم تسليط الضوء على هذه التبعية بسبب ما حدث من زيادات في التقلبات المناخية وندرة في الموارد الطبيعية. وينبغي التمييز بين التبعيات البيئية الحرجة (الأساسية) التي تهدد بقاء سلسلة القيمة (على سبيل المثال، الإفراط في صيد الأسماك الذي يؤدي إلى سرعة

استنزاف الموارد، أو استخدام المواد الكيميائية المحظورة مما يؤدي إلى الاستبعاد من الأسواق. Van (Engelen et at. -2012), FAO (2013a)

- **المبدأ الرابع: سلسلة القيمة المستدامة للغذاء هي عملية ديناميكية قائمة على النظم:**

لا تعمل سلسلة القيمة في عزلة، فهي في الواقع نظام فرعي مرتبط بالنظم الفرعية الأخرى مجتمعة في نظام شامل. وترتبط سلسلة القيمة للأغذية وتتأثر بأنظمة السوق، والنظم السياسية، والبيئة الطبيعية، والنظم الزراعية، ونظم البيئة التحتية، والنظم القانونية والتنظيمية، والنظم المالية، ونظم التجارة العالمية، والنظم الاجتماعية وغيرها من النظم الفرعية العديدة. Demont, M. & Sun Star (2011 a) Concepcion, S.D., Digal, L. & Uy, J. 2007. Rizzotto, A.C. 2012

- **المبدأ الخامس: أن تطوير سلسلة القيمة المستدامة للغذاء يقوم على (الحوكمة):**

أي على الإدارة الكفء المنظمة للسلسلة، أو إدارة أداء السلسلة بنوع من الإدارة التكاملية والتنسيقية، التي تنظم وتخطط وتراقب عمل السلسلة. Knopp, D. & Foster, - CPDA. 2008 FAO – 2013 - J. 2010

- **المبدأ السادس: تتوقف التنمية المستدامة لسلسلة القيمة الغذائية على طبيعة السوق النهائي الذي يواجه منتجها:**

يبني المستهلكين قرارهم بشأن شراء منتج أو عدمه على أساس الصفات الجوهرية (مثل المظهر الخارجي، والقيمة الغذائية، والطعم، والراحة، والعلامة التجارية، نوع الصورة، والتعبئة وبلد المنشأ وسعر المنتج).

وقرار الشراء للمستهلكين يستند أيضاً بشكل متزايد على العملية التي يتم بها إنتاج المادة الغذائية وتسليمها عند نقطة الشراء النهائية. وهكذا فإن الاعتبارات المتعلقة بالبصمة البيئية والآثار الاجتماعية (سلبية أو إيجابية) تدخل في عملية اتخاذ القرار من جانب المستهلك.

والأسواق النهائية للمواد الغذائية ليست متجانسة، بل متنوعة إن اختلاف المستهلكين يتبعه اختلاف في أذواقهم وتفضيلاتهم. وهناك قطاعات يحركها السعر والجودة وهي الأسواق الكبرى الشاملة، كما توجد قطاعات مختلفة في العديد من الأسواق المُتخصصة. وهناك قطاعات في الأسواق المحلية، والوطنية والإقليمية والعالمية. كما توجد قطاعات بيع المواد الغذائية بالتجزئة وفي أسواق الخدمات الغذائية (المطاعم)، وأبرز هذه القطاعات الحديثة هي المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) بالإضافة إلى جانب القطاعات التقليدية. ويختلف الحجم ومقدار النمو والقدرة التنافسية، والأسعار وعوامل النجاح الحاسمة اختلافاً واسعاً في مختلف هذه القطاعات في السوق النهائية. ومعرفة كيفية مواءمة نقاط القوة لسلاسل القيمة (المحتملة) وأوجه القصور (التي يصعب

معالجتها) مع عوامل النجاح الرئيسية لمختلف القطاعات. Demont, M. & Rizzotto, A.C. 2012 - Costello, C., Demont, M. & Ndour, M. 2013

- **المبدأ السابع: تتوقف التنمية المستدامة لسلسلة القيمة الغذائية على حسن صياغة رؤيتها واستراتيجيتها:**

  - يجب أن تتمحور الاستراتيجية حول رؤية. تصف هذه الرؤية أهداف استراتيجية تطوير رأس المال الاستثماري ويجب أن تكون واقعية ومحددة قدر الإمكان ومقبولة، وحتى ملهمة، لأصحاب المصلحة.
  - يجب أن تستهدف الاستراتيجية أصحاب المصلحة المناسبين. والهدف النهائي، من منظور القطاع العام، هو معالجة الفقر والقضاء على مشكلة الجوع المرتبطة به، ليس فقط بشكل مؤقت، ولكن بشكل مستدام.
  - يجب أن تستهدف الاستراتيجية مجموعة من أنشطة التطوير في تلك الأجزاء من رأس المال الاستثماري حيث يمكن تحقيق أكبر تأثير من حيث النمو والحد من الفقر والحفاظ على البيئة (نقاط التأثير أو الأسباب الجذرية) Fernandez-Stark, K. & Bamber, P. 2012

- **المبدأ الثامن: التنمية المستدامة لسلسلة القيمة الغذائية تركز على الارتقاء بمنظومة الأداء اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً:**

عن طريق تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الثلاثة الآتية:

1. زيادة الربحية عن طريق زيادة الكفاءة أو القيمة التي تم إنشاؤها في السوق النهائية.
2. زيادة التأثير الاجتماعي من خلال زيادة الشمولية، بتعريفها الواسع.
3. تقليل البصمة البيئية للسلسلة الشاملة. وفي الأسواق النهائية اليوم، يتم تحديد القدرة التنافسية بشكل متزايد من خلال تحقيق الأهداف الثلاثة في وقت واحد. إن السعي إلى القيام بذلك يزيد من الحاجة إلى الابتكارات التي تقلل من الحاجة إلى المفاضلة بين مكونات الاستدامة الثلاثية. Fernandez-Stark, K. & Bamber, P. 2012

- **المبدأ التاسع: التنمية المستدامة لسلسلة القيمة الغذائية تعتمد على التطوير والتوسع الناجح (تطوير وزيادة حجم المجموعات الفاعلة في السلسلة.** FAO. 2013d
- **المبدأ العاشر: إن نجاح تنمية سلسلة القيمة الغذائية يعتمد على مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مع القطاع العام أو الحكومي (تعدد الأطراف المشاركة).** UNCTAD et al -2013 Niklitschek - 2006

المبحث الرابع: النموذج الاستراتيجي الرائد لتنمية وتطوير قطاع النخيل والتمور في دولة الإمارات العربية المتحدة

استطاعت الدراسة التوصل إلى صياغة المحاور الاستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع النخيل والتمور في الإمارات من خلال قراءة متأنية، لمرجع متميز هو: نخيل التمر في الإمارات الإنجازات من عام الاتحاد 1971م إلى عام التسامح 2019م – للأستاذ الدكتور/ وليد عبد الغني كعكة – استشاري وخبير زراعي – وبتنسيق وإشراف الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب زايد، أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي، وتلخص الدراسة هذه المحاور على النحو التالي:

1. **تطوير وتنمية زراعة النخيل وإنتاج التمور:**

بتعاون وثيق، وتنسيق وتكامل، بين منظومة من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، يهتم هذا المحور بالمحاور الفرعية التالية:

- تطوير أصناف التمور إلى أصناف حديثة عالية الجودة مرغوبة عالمياً.
- تطوير طرق إكثار النخيل بأحدث تكنولوجيات الإكثار.
- تطوير عمليات خدمة النخيل والتوعية بها: كالتسميل، والتعشيب، والتقليم، وإزالة الرواكيب، وخف الفسائل، والتلقيح، وتغطية الثمار بالأكياس، والتقويس.
- تطوير طرق الري وحماية وتجديد المصادر المائية.
- الاهتمام والتوعية بالممارسات الزراعية الجيدة.
- برامج المكافحة المتكاملة لآفات النخيل.
- التوعية بخطة استخدام المبيدات لتجنب مشكلة متبقيات المبيدات.
- اتباع تعليمات حماية الصحة النباتية.
- الاهتمام ببرامج الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- تطوير طرق الجني.

وتوجد منظومة مؤسسية تتولى تفعيل هذا المحور على رأسها وزارة الأمن الغذائي – وزارة التغير المناخي والبيئي (الزراعة سابقة) دائرة الزراعة والثروة الحيوانية بالعين – البلديات في جميع الإمارات – الدوائر الخاصة – مراكز خدمة المزارعين.

2. **تنمية وتطوير صناعة التمور ومشتقاتها:**

يشمل هذا المحور عدة محاور فرعية:

- إنشاء مصانع جديدة عملاقة تتبع أحدث تكنولوجيا وصل إليها العالم في التصنيع والتعبئة والتغليف.
- تطوير طرق تجفيف وحفظ التمور.
- توفير مخازن تبريد وتجميد التمور.
- تطوير الصناعات القائمة على التمور مثل: عجينة التمور – حشو التمور – الدبس – مربى التمور – نزع النوى من التمور.
- تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالتمور، والنواتج الثانوية للنخلة مثل: السكر السائل من التمور – كحول الأثيل – الخل – الأخشاب – علائق تغذية الحيوانات والدواجن – صناعة القهوة من نوى التمور – الصناعات التراثية.
- اتباع المعايير الدولية في جودة وسلامة الغذاء.

ويتولى تفعيل هذا المحور في الإمارات مجموعة مصانع تصنف من أحدث المصانع في العالم في العالم مثل: مصنع الغوعة – مصنع ليوا – مصنع المرفأ – مصنع تمور العين – مصنع الشارقة – مصنع تمور (أخت) مصنع تمور الإمارات (تعليب وتغليف الرطب) – مصنع كونسبت للدبس – مصنع الزاد – مصنع التمور الملكية – مصنع تمور المقطع – مصنع طيبات الإمارات.

3. تبني البحوث والدراسات في مجال النخيل والتمور والتعاون المثمر مع الجامعات ومراكز البحوث:

ويعمل على تفعيل هذا المحور عدة جهات على النحو التالي:

- جائزة خليفة لنخيل التمر والابتكار الزراعي.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مركز الدراسات والتجارب وتقنيات النخيل (يتبع وزارة الزراعة).
- مركز خليفة للتقانات الحيوية والهندسة الوراثية.
- المركز الدولي للزراعات الملحقية.
- الهيئة الوطنية للمواصفات والمقاييس.
- المعامل البحثية في جامعة الإمارات العربية.
- جمعية أصدقاء النخلة.

- نادي تراث الإمارات.
- هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.

4. الاهتمام بتشريعات حماية النخيل والرقابة على جودة وسلامة التمور:

ويقوم بتفعيل هذا المحور عدة جهات:

- جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية.
- هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية.
- الهيئة الوطنية للمواصفات والمقاييس.
- وزارة التغير المناخي والبيئة.

5. الاهتمام بتنمية الزراعة العضوية للتمور:

ويتولى ذلك المحور مركز الزراعة العضوية، حيث تتجه نسبة كبيرة من الطلب العالمي، إلى طلب التمور العضوية التي لا تستخدم مبيدات أو أسمدة كيميائية.

6. مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية:

ويتولى ذلك المحور وزارة الزراعة بالإمارات التي غيرت الدولة اسمها ليصبح وزارة التغير المناخي والبيئة.

7. الاهتمام بالإرشاد الزراعي والتدريب:

ويتولى ذلك المحور وزارة الزراعة بالإمارات، بالتعاون مع مركز الإمارات للمعلومات البيئية والزراعية.

8. الاهتمام بتوفير بيانات وإحصاءات التمور:

ويتولى ذلك وزارة الزراعة بالتعاون مع مركز الدراسات والتجارب الخاصة والتقنيات الخاصة بالنخيل، ومركز الإمارات للمعلومات البيئية والزراعية (له موقع خاص على الإنترنت).

9. تشجيع التعاون بين القطاع الخاص والدولة:

وتفعيلاً لهذا المحور تشجع الدولة شركات القطاع الخاص مثل:

- مشاتل الساحل الأخضر.
- مصنع الإمارات للأسمدة البيولوجية.
- شركة الظاهرة الزراعية.
- شركة طيبة للصناعات الهندسية.

- شركة الواحة وغيرها.

10. التعاون الدولي ودعم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في مجال تنمية وتطوير قطاع النخيل والتمور:

وتعتبر جائزة خليفة مثال نموذجي لتفعيل هذا المحور.

المبحث الخامس: مناقشة فرضيات الدراسة

افترضت الدراسة ثلاث فرضيات:

- **الفرضية الأولى: أن هناك تحديات ونقاط ضعف، تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور، في غالبية البلدان العربية المصدرة للتمور:**

وقد تبينت صحة هذه الفرضية، في تناول الدراسة للفصل الثالث منها، حيث قامت الدراسة بإجراء التحليل الرباعي SWOT analysis لنقاط القوة والفرص، ونقاط الضعف والتحديات (التهديدات)، والذي تبين منه أن غالبية الدول العربية موضع الدراسة تعاني من نقاط ضعف وتحديات، كان أبرزها:

1. **مشاكل ما قبل الحصاد:** في مرحلة الزراعة (الشتل) وأثناء عمليات الخدمة، التي تزيد درجة فنيتها عن أي زراعة أخرى، حيث تحتاج نخلة التمر لخدمات دقيقة ومتخصصة، تتوقف عليها كمية وجودة الإنتاج، كالتلقيح، والتقويس، والتخشيب، والتكييس وغير ذلك من الخدمات التي تحتاج معرفة فنية احترافية لمن يمارسها، تلاحظ نقص في هذه المعرفة في أغلب الدول موضع الدراسة؛ نتيجة النقص في برامج تدريب المزارعين وإرشادهم، ونقص العمالة المدربة الماهرة، ونقص في البحوث والتطوير.

كما رصدت الدراسة مشاكل في بعض الدول في عملية ري النخيل، سواء من حيث عدم تحديث طرق الري، أو من حيث نقص الموارد المائية، ومشاكل زيادة الملوحة والجفاف، كما رصدت الدراسة كذلك، مشاكل في بعض الدول، في عملية مكافحة أمراض، وحشرات وآفات النخيل، سواء من حيث مشكلة متبقيات المبيدات، أو من حيث تحول بعض الحشرات إلى آفات، مثل آفة سوسة النخيل الحمراء، التي تعاني منها أغلب الدول، كذلك رصدت الدراسة مشكلة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وغياب دور التكنولوجيا.

2. **مشاكل الحصاد وما بعد الحصاد:**

حيث رصدت الدراسة مشاكل تخلف طرق الحصاد (الجني)، ومشاكل التخزين، وأهمها ضعف طاقات التخزين – خصوصاً التخزين المبرد بالنسبة للأصناف الرطبة – كما رصدت الدراسة مشاكل في تداول المحصول، كمشكلة تخلف نوعية عبوات الحقل، والنقص في وسائل النقل، وارتفاع أسعار

خدمات النقل – خصوصاً النقل المبرد – كما لاحظت الدراسة مشاكل في محطات التعبئة والتغليف سواء من حيث عدم تطور خطوط الإنتاج، أو رداءة مواد التعبئة والتغليف، أو غياب دور التعاونيات في هذه المرحلة.

3. **مشاكل في عملية التسويق المحلي والتصدير:**

رصدت الدراسة في بعض الدول، مشاكل عدم كفاءة أو تخلف الأسواق المحلية، وغياب دور التسويق التعاوني للتمور، ورداءة مواد التعبئة والتغليف، وعدم كفاءة عمليات النقل والتخزين، ومشاكل الحشرات التي تصيب التمور المخزنة، ومشاكل نقص العمالة المدربة، ومشاكل نقص اتباع نظم ومعايير جودة وسلامة الغذاء، ومشاكل القصور في سياسات التسويق والترويج، وغياب التنسيق بين مؤسسات الدولة المعنية بالتسويق والتصدير.

4. **مشاكل عامة تؤثر في جميع المراحل السابقة:**

رصدت الدراسة في بعض الدول مشاكل عامة، تؤثر في جميع المراحل السابقة مثل: مشكلة مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية، ومشكلة نقص التوجه للزراعة العضوية، ومشكلة قدم بعض أشجار النخيل وعدم تحديثها، والمشاكل المتعلقة بالأصناف وطرق الإكثار، ومشاكل المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية، ومشكلة نقص بيانات وإحصاءات التمور وتضاربها، ومشكلة نقص عدد المصانع – خصوصاً في مجال تصنيع النواتج الثانوية، ومخلفات النخلة – ومشكلة ترخيص بعض المصانع (القطاع غير الرسمي)، ومشاكل الفاقد والتآلف في كل المراحل السابقة، والمشاكل المرتبطة بمحدودية البحوث والتطوير في مجال التمور، وضعف الترابط والتنسيق المؤسس، بين المؤسسات المعنية بالتمور، وقصور التنسيق الإقليمي والدولي، والنقص في عدد المختبرات البحثية، وضعف مشاركة القطاع الخاص مع الدولة، خصوصاً في إنشاء مناطق إنتاجية نموذجية، والمشاكل المتعلقة بالجودة وسلامة الغذاء والممارسات الزراعية الجيدة، وأخيراً المشاكل السياسية في بعض الدول، والتي تؤثر على زراعة أو تصنيع أو تصدير التمور، كما في العراق والسودان.

- **الفرضية الثانية للدراسة: أن حلقة التصدير الدولي هي أضعف حلقات سلسلة القيمة لصادرات التمور العربية:**

وقد تبينت صحة هذه الفرضية من التحليل الإحصائي الذي أجرته الدراسة للآثار الاقتصادية السلبية، على حلقة التصدير الدولي للتمور العربة، والتي لخصتها الدراسة في ثلاثة آثار سلبية – في بعض الدول موضع الدراسة – هي:

1. انخفاض معدلات الإنتاج والتصدير وقيمة التمور.
2. انخفاض معدل التصدير كنسبة مئوية من الإنتاج.

3. تدني أسعار تصدير التمور.

- **الفرضية الثالثة: أن هناك إمكانية لتنمية سلاسل القيمة لصادرات التمور العربية، والتصدي للتحديات ونقاط الضعف التي تواجهها باتباع الاستراتيجيات التنموية، والمبادئ التي وضعتها المنظمات الدولية، والاسترشاد بالتجارب الرائدة في هذا المجال:**

وقد تبينت صحة هذه الفرضية من عرض وتعقيب الدراسة، في الفصل الرابع منها، على:

1. **المبادئ العالمية:** التي وضعتها منظمة (الفاو) عام 2014 لتنمية سلاسل القيمة للغذاء، والتي أوضحتها المنظمة بنماذج دولية من تنمية سلاسل القيمة المستدامة على مستوى العالم، والتي أرفقتها الدراسة في الملحق رقم (2) من البحث الراهن.
2. **استراتيجية الفاو** (2016/ 2018) لتنمية وتطوير قطاع النخيل والتمور في مصر، أكبر دولة في العالم لإنتاج التمور، وأكثر الدول العربية معاناة من التحديات ونقاط الضعف موضع الدراسة.
3. **النموذج الاستراتيجي الرائد لدولة الإمارات العربية المتحدة**، والذي اعتبرته الدراسة، دستورًا يحتذى به، في مجال استراتيجية تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور على مستوى العالم.
4. **الاستراتيجية التي اقترحتها الدراسة الراهنة** استرشادًا بكل ما سبق.

وبذلك ثبتت صحة الثلاث فرضيات التي افترضتها الدراسة الراهنة.

المبحث السادس: الاستراتيجية المقترحة من الدراسة لتنمية سلاسل القيمة المستدامة لتصدير التمور العربية

بناءً على الإطار النظري للدراسة الحالية، وعلى الاستفادة التي تمت من الاستعراض المرجعي للدراسة، وعلى تحليل نقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والتهديدات، التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور، في أهم البلدان العربية المصدرة، وعلى التحليل الإحصائي الذي قامت به الدراسة، بخصوص الآثار الاقتصادية للتحديات ونقاط الضعف التي تواجه سلاسل القيمة لصادرات التمور العربية، وعلى المبادئ العالمية لتنمية سلاسل القيمة المستدامة للغذاء، وعلى استراتيجية الفاو التي أعلنت في مصر عام 2018، وعلى تطوير التجربة الرائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير قطاع إنتاج وتصنيع وتصدير التمور بها، وبعد مناقشة فرضيات الدراسة والتحقق منها، فقد توصلت الدراسة إلى اقتراح الاستراتيجية التالية لتنمية سلاسل القيمة المستدامة لتصدير التمور العربية على النحو التالي:

1. الرؤية:

نتطلع إلى: سلاسل القيمة القوية والمستدامة لتصدير التمور العربية من المزرعة إلى مستهلكي وعشاق التمور في العالم. تمور عربية للعالم كله. الأصالة مع الجودة.

2. الأهداف الاستراتيجية:

- تقوية سلاسل الإمداد بصادرات التمور العربية بجميع حلقاتها. من حلقة المزارعين إلى حلقة المستهلكين.
- مواجهة التحديات ونقاط الضعف بتفعيل جيد لنقاط القوة والفرص التي تملكها الدول العربية المصدرة.
- الوصول إلى أعلى مستويات جودة وسلامة الغذاء في التمور العربية.
- الارتقاء بفن زراعة وصناعة وتصدير التمور العربية.
- تطبيق المبادئ العالمية لتنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور.
- دعم الاستراتيجية المقترحة بالاسترشاد بالاستراتيجيات الرائدة والتجارب الدولية.

3. المحاور الاستراتيجية المقترحة:

المحور الأول: محور تقوية وتطوير حلقة المزارعين (Farmers): ويتم تنفيذ هذا المحور بعدة برامج وكل برنامج له مشاريعه التنفيذية، وهذه البرامج هي:

- برنامج تطوير الأصناف وطرق الإكثار.
- برنامج تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة ومعايير جودة وسلامة الغذاء.
- برنامج تطوير طرق مكافحة الأمراض والآفات والنظريات والحشرات، وتطوير خطة استخدام المبيدات وتجنب مشكلة متبقيات المبيدات، اختصارًا يسمى (برنامج المكافحة والمبيدات).
- برنامج تجديد مصادر المياه وتطوير طرق الري.
- برنامج زيادة المعرفة الفنية للمزارعين بالإرشاد والتدريب.
- برنامج مواجهة ارتفاع أسعار لوازم الإنتاج ودعمها.
- برنامج تنمية الزراعة العضوية والمحافظة على الصحة النباتية.
- برنامج مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.
- برنامج دعم دور تعاونيات المزارعين.

المحور الثاني: محور تقوية وتطوير حلقة المشغلين Operators Collectors – Pack Houses – Factories): ويتم تنفيذ هذا المحور بعدة برامج:

- تطوير طرق الجني (الحصاد).

- تطوير محطات التعبئة والتغليف.
- تطوير المصانع وإنشاء مصانع جديدة (المنتج الرئيسي ومشتقاته – المنتج الثانوي والصناعات التحويلية – صناعة المخلفات – الصناعات التراثية).
- إنشاء مناطق إنتاج نمو جيدة تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص.
- إنشاء المخازن المبردة ومخازن تجميد للتمور الرطبة.
- تطوير طرق تجفيف وحفظ التمور.
- تطبيق الممارسات التطبيقية الجيدة.
- تطبيق نتائج البحوث العلمية خاصة في مواجهة مشاكل الفاقد.

المحور الثالث: محور تقوية وتطوير حلقة التجار والمسوقين في الداخل (Distributers): ويشتمل تنفيذ هذا المحور عدة برامج:

- تطوير الأسواق المحلية والبورصات الزراعية.
- اتباع أسلوب الزراعة التعاقدية.
- تفعيل دور تعاونيات التسويق.
- تطوير قطاع النقل الداخلي خصوصاً المبرد.
- تطوير وسائل مكافحة الحشرات والآفات في التمور المخزنة.

المحور الرابع: محور تقوية حلقة المصدرين (Exporters): ويتطلب تنفيذ هذا المحور عدة برامج:

- تطبيق المناهج الحديثة في إدارة الصادرات.
- تطبيق شركات التصدير للتعامل مع الأسواق الدولية بخبرة في التفاوض والتعاقد على أفضل الشروط.
- الرقابة على جودة الصادرات للمحافظة على سمعة المنتج.
- تدريب المصدرين على مهارات المزيج التسويقي للتصدير.
- تشجيع التجارة الإلكترونية وإنشاء منصات إلكترونية للتصدير.
- إيجاد تعاون بين الدولة والقطاع الخاص في مجال التصدير.

- إنشاء بنوك تنمية الصادرات واتحادات المصدرين.
- تشجيع التعاونيات على الدخول في مجال التصدير.
- إنشاء علامات المنتج القياسية الخاصة بكل بلد.
- تيسير إجراءات التصدير وتقليل المعوقات.

المحور الخامس: محور حلقة المستهلكين Consumers (تحقيق رضاء المستهلكين (تحقيق رضاء المستهلكين والاستجابة المتميزة لهم): ويتم تنفيذ هذا المحور بعدة برامج:

- تحسين خدمة العملاء لمستهلكي الداخل.
- تحسين خدمة عملاء التصدير.
- دراسة أذواق وميول وتفضيلات المستهلكين.
- تحقيق الاستجابة المتميزة للعملاء.
- توفير منظمات التسويق الرقمي والتسوق عبر الإنترنت.

المحور السادس: برامج عامة لتعزيز ودعم الاستراتيجية من جميع حلقات السلسلة:

- برنامج دعم البحوث والتطور لسلاسل الإمداد وسلاسل القيمة للتطوير قطاع النخيل والتمور.
- برنامج إعداد وتوفير القوى العاملة المدربة.
- برنامج التعاون الدولي ودعم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في مجال تطوير وتنمية قطاع النخيل والتمور.
- برنامج توفير البيانات الإحصائية وقواعد البيانات عن التمور.
- برنامج رقمنة قطاع التمور والنخيل وإنشاء المنصات الإلكترونية اللازمة لذلك.
- برنامج تشريعات حماية النخيل والرقابة على جودة وسلامة التمور.
- برنامج تقوية الإطار المؤسسة المختص بإنتاج وتصنيع وتصدير التمور، وزيادة روابط التنسيق بين وحدات هذا الإطار.
- برنامج دعم الابتكار في قطاع النخيل والتمور.

نتائج وتوصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات نعرضها فيما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة:

- شرحت الدراسة مفهومي سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة لصادرات التمور، وأوضحت الدراسة أن الاتجاه الحديث في دراسة المشاكل البحثية المماثلة لمشكلة البحث الراهن، هو تحليل سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة.
- شرحت الدراسة منظومة تقييم سلاسل الإمداد بالغذاء، مثل التمور، ومعايير تقييم أدائها.
- شرحت الدراسة الأساس النظري لبناء الاستراتيجيات التنموية.
- شرحت الدراسة معالم السوق العالمي للتمور، ومتطلبات هذا السوق.
- شرحت الدراسة بتحليل SWOT نقاط القوة والفرص، ونقاط الضعف، والتحديات التي تواجه سلاسل القيمة لصادرات التمور في دول: الإمارات – تونس – السعودية – الجزائر – العراق – مصر – الأردن – عمان – السودان.
- شرحت الدراسة بالتحليل الإحصائي – ببيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي – أعداد مختلفة – في الفترة الزمنية من عام 2013 إلى عام 2022، الآثار الاقتصادية السلبية التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور في الدول العربية موضع الدراسة، واستخدامه في ذلك تحليل معادلات الاتجاه العام الزمني، وتوصلت إلى رصد ثلاثة آثار اقتصادية هي:
  - انخفاض معدلات إنتاج وتصدير وقيمة التمور في بعض الدول العربية موضع الدراسة كمصر والسودان وعمان والعراق.
  - انخفاض معدل التصدير كنسبة مئوية من الإنتاج في بعض الدول العربية موضع الدراسة، كمصر التي لم تصدر أكثر من 1% من إنتاجها، والسودان التي صدرت أقل من 1% من إنتاجها.
  - تدني أسعار تصدير التمور في بعض الدول العربية كالعراق والسودان.
- شرحت الدراسة – بالأمثلة – المبادئ العالمية التي حددتها منظمة الفاو، لتنمية سلاسل القيمة للغذاء، باعتبار سلسلة القيمة لتصدير التمور العربية، تنطبق عليها هذه المبادئ.
- شرحت الدراسة استراتيجية الفاو لتنمية وتطوير قطاع النخيل والتمور في مصر، كمثال لاستراتيجيات مواجهة التحديات ونقاط الضعف التي تواجه سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية، باعتبار مصر هي أكبر دول العالم لتصدير التمور، وهي أكثر دول العالم العربي معاناة من التحديات ونقاط الضعف (موضع الدراسة).

- شرحت الدراسة النموذج الاستراتيجي الرائد الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة لتنمية وتطوير قطاع النخيل والتمور فيها، والذي اعتبرته الدراسة – نموذجاً عالمياً – يحتذى به – ويمثل استراتيجية متكاملة لتطوير وتنمية قطاع النخيل والتمور، في أي دولة في العالم.
- شرحت الدراسة الاستراتيجية المقترحة منها، لمواجهة التحديات ونقاط الضعف التي تعوق تنمية سلاسل القيمة لتصدير التمور في الدول العربية – موضع الدراسة – ولخصت محاور هذه الاستراتيجية، وربطتها بحلقات سلسلة القيمة لصادرات التمور على النحو التالي:
  - المحور الأول: محور تقوية وتطوير حلقة المزارعين.
  - المحور الثاني: محور تقوية وتطوير حلقة المشغلين.
  - المحور الثالث: محور تنمية وتطوير حلقة التجار والمسوقين في الداخل.
  - المحور الرابع: محور تقوية حلقة المصدرين.
  - المحور الخامس: محور حلقة المستهلكين والاستجابة المتميزة لهم.
  - المحور السادس: محور البرامج العامة لتعزيز ودعم الاستراتيجية المقترحة.
- وبينت الدراسة الرؤية الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية وتركزت الرؤية الاستراتيجية حول: "سلسلة قيمة قوية ومستدامة" من المزارع العربية "لعشاق التمور في العالم" "تمور عربية للعالم كله – الأصالة مع الجودة).

ثانياً: توصيات الدراسة

يفضل الباحث أن يصوغ توصيات الدراسة في صورة خطة تنفيذية Action Plan للمحاور الاستراتيجية التي اقترحتها الدراسة الراهنة، لتنمية وتطوير سلاسل القيمة لتصدير التمور العربية إلى العالم، حتى تكون هذه التوصيات قابلة للتنفيذ، في أي بلد عربي، وسيكون ذلك بأسلوب عرض جدولي، يوضح آلية التنفيذ، والجهة المنوط بها التنفيذ، وسيترك الباحث للجهات المعنية تحديد أولويات التنفيذ والوقت اللازم للتنفيذ، وذلك على النحو التالي:

توصيات الدراسة والخطة التنفيذية لها:

التوصية	آلية التنفيذ	الجهة المنوط بها التنفيذ
تطبيق مزارعي التمور للممارسات الزراعية الجيدة ومعايير جودة وسلامة الغذاء	دورات تدريبية لمزارعي التمور في كل قرية	الإرشاد الزراعي بإشراف وزارة الزراعة
تطوير الأصناف وطرق الإكثار	بحوث وتجارب للتطوير	مراكز البحوث الزراعية والجامعات (كليات الزراعة).
تطوير طرق مكافحة الأمراض والحشرات والآفات	دورات تدريبية للمزارعين	الإرشاد الزراعي بإشراف وزارة الزراعة
تجديد مصادر الري وتطوير طرق الري	برامج حكومية	وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة الزراعة

التوصية	آلية التنفيذ	الجهة المنوط بها التنفيذ
تنمية الزراعة العضوية وإنشاء علامة للمنتج العضوي	برامج حكومية	وزارة الزراعة بالتعاون مع الإرشاد الزراعي
مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية	وسائل إنذار مبكر ترسل للمزارع	وحدات بحثية متخصصة
دعم دور التعاونيات الزراعية في الإنتاج والتسويق والائتمان	إنشاء تعاونيات جديدة بالتعاون بين الدولة والقطاع الزراعي	جهاز إدارة التعاونيات ومشاركة من المجالس المحلية للمزارعين في القرى
تطوير محطات التعبئة والتغليف	إنشاء محطات نموذجية حديثة	بنك التنمية الصناعية بالتعاون مع القطاع الخاص
إنشاء مصانع جديدة خاصة للنواتج الثانوية والمخلفات	إنشاء مصانع نموذجية حديثة	بنك التنمية الصناعية بالتعاون مع القطاع الخاص
إنشاء مناطق إنتاجية حديثة	تعاون بين الدولة والقطاع الخاص	وزارة التجارة والصناعة وزارة الزراعة القطاع الخاص
تطوير طرق تجفيف وحفظ التمور	بحوث وتجارب	مراكز البحوث الزراعية كليات الزراعة
إنشاء مخازن عادية ومخازن مبردة في المناطق النموذجية	تعاون بين الدولة والبنك والقطاع الخاص	الدولة والقطاع الخاص
تطبق نتائج البحوث العلمية والتطوير	دورات تدريبية وإصدار نشرات	الإرشاد الزراعي بإشراف وزارة الزراعة
تطوير الأسواق المحلية وإنشاء بورصات سلعية للتمور	إنشاء أسواق جديدة وأماكن للبورصات	وزارة التموين بالتعاون مع وزارة الزراعة والقطاع الخاص
اتباع أسلوب الزراعة التعاقدية بين مزارعي التمر والمصدرين	دورات تدريبية نشرات إرشادية	وزارة الزراعة جهاز الإرشاد جمعيات واتحادات المصدرين
تطوير قطاع النقل الداخلي خصوصاً النقل المبرد	شراء وسائل نقل جديدة	تعاون بين وزارة النقل والقطاع الخاص
تأهيل المصدرين للتعامل مع الأسواق الدولية	دورات تدريبية نشرات إرشادية	وزارة التجارة أجهزة الإرشاد
تنظيم الرقابة على جودة الصادرات	تنسيق بين الجهات الرقابية	الحجر الزراعي الجمارك هيئات الرقابة
إنشاء علامة قياسية للمنتج من التمور	جهود حكومية	وزارة التجارة وزارة الصناعة وزارة الزراعة
تيسير إجراءات التصدير وتقليل معوقاته	دورات تدريبية لموظفي الجهات الرقابية والجمارك	وزارة التجارة والزراعة والحجر الزراعي والمالية
توفير منصات رقمية للتصدير والتجارة الإلكترونية (رقمنة قطاع التمور)	جهود حكومية بالتعاون مع القطاع الخاص	وزارة التجارة بالتعاون مع اتحاد المصدرين
دعم التعاون الدولي والعلاقة مع المنظمات الدولية	جهود حكومية	وزارة التعاون الدولي إدارات العلاقات الخارجية بوزارات الزراعة والتجارة والصناعة
توفير البيانات الإحصائية عن التمور	جهود حكومية	أجهزة الإحصاء بالتعاون مع اتحادات المصدرين
تشريعات حماية النخيل	جهود حكومية	وزارة العدل والجهات القانونية
دعم الابتكار في مجال التمور	جهود حكومية	مراكز البحوث الزراعية بالجامعات

التوصية	آلية التنفيذ	الجهة المنوط بها التنفيذ
الاشتراك في كارتل عربي للمحافظة على أسعار التمور العربية	جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جامعة الدول العربية والمنظمات العربية للتنمية الزراعية

خاتمة ورؤية الدراسة

تناولت الدراسة الراهنة التحديات ونقاط الضعف التي تواجه سلاسل القيمة لصادرات التمور العربية، والآثار الاقتصادية لها، واستراتيجيات مواجهتها، وتري الدراسة أن نقاط القوة والفرص التي تمتلكها البلاد العربية المصدرة للتمور، هي أكثر وزناً من التحديات ونقاط الضعف، وأن البلاد العربية قادرة على استثمار نقاط القوة والفرص، لتحقيق تنمية وتطوير سلاسل القيمة لصادرتها من التمور، بإتباع الاستراتيجيات التنموية التي تستهدف ذلك، ولا أدل على ذلك أكثر من النموذج الرائد لدولة الإمارات العربية المتحدة، في تحقيق النهضة الحالية لقطاع النخيل والتمور بها، مما جعلها تتصدر أكثر دول العالم ، من حيث تحقيق العوائد من صادراتها من التمور.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- أحمد محمد النمصي -واقع وآفاق النخيل بالجمهورية التونسية -2019.
- استراتيجية زراعة نخيل التمر في المملكة الأردنية الهاشمية 2020 -2030.
- التقرير السنوي 2022 -للمركز الوطني للنخيل والتمور – المملكة العربية السعودية.
- تقرير إنتاج التمور لسنة 2019 -مديرية الإحصاء الزراعي –العراق.
- تقرير إنتاج التمور لسنة 2020 -مديرية الإحصاء الزراعي -العراق.
- جاد الكريم، عبد الجواد على عبادى (2023): أثر تطبيق تكنولوجيا التصنيع على زيادة القدرة التنافسية للتمور المصرية – رسالة دكتوراه – كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة – 2023.
- خالد بن نهار الرويس، شرف الدين بكري أحمد، نجيب محمد علي الدودحي -أثر القدرة التنافسية على الصادرات السعودية للتمور -كرسي الملك عبد الله بن عبد العزيز للأمن الغذائي -كلية علوم الأغذية والزراعة – جامعة الملك سعود -2015.
- د. عبدالله بن عبدالله -استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – 2018.

- داود حسين داود -فاطمة عبد الرؤوف أحمد -زراعة النخيل وإنتاج التمور في جمهورية السودان - 2019.

- داود حسين داؤود، فاطمة عبد الرؤوف -أصناف التمور السودانية -منظمة الأغذية والزراعة. سلسلة النشرات الإرشادية لنخيل التمر. الخرطوم. 2022

- رشيد محمدي -محددات القدرة التنافسية لمنتوج التمور الجزائرية في أهم الأسواق العالمية -مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14، العدد: 01، السنة: 2020.

- زكي العليو، عبد الحميد العباد، محمد الجمل -دراسة إحصائية عن علاقة كمية إنتاج التمور بأعداد النخيل ومساحة النخيل المزروعة في المملكة العربية السعودية، 2023.

- سالم بن سيف العبدلى – ورقه عمل حول إنتاج وتسويق التمور -جامعة السلطان قابوس –كلية العلوم الزراعية والبحرية – 2018.

- شعلان علوان المشايخي -واقع إنتاج وتسويق التمور في السودان والوطن العربي -الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي -2018.

- عبد الرحمن مغازي -مختار صابة -منصور ناصر الرجى -واقع فرع إنتاج وتصدير التمور بالجزائر وإمكانيات تطوره المستقبلي -2018.

- فاطمة عبد العزيز -ميا اليس -التنمية القائمة على التجمعات الإنتاجية في تونس: أدلة من قطاعي الجلود والتمور -المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI -2020.

- الفاو – 2014: تطوير سلاسل قيمة مستدامة للأغذية – مبادئ توجيهية – منظمة الأغذية والزراعة – الفاو – 2014.

- محمد عبدالسلام عويضة، هبةالله علي محمود السيد و معاذ عدنان جميل -الكفاءة الفنية لإنتاج التمور في العراق.

- منظمة الأغذية والزراعة – الأمم المتحدة -دراسة استراتيجية تطوير قطاع النخيل والتمور في مصر 2016.

- وليد عبد الغني كعكه -نخيل التمر في الإمارات -الإنجازات من عام الاتحاد 1971 م -إلى عام التسامح 2019 م.

- وهبى، عبد الله محمد – زايد، عبد الوهاب – 2019 – التسويق الدولي للتمور دعامة أساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع التمور، دراسة بالتعاون مع جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي، دولة الإمارات العربية المتحدة – 2019.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Blue Skies. 2012. The JEE Report 2010–2011. Our blue print for a sustainable business. Pitsford, Northamptonshire, UK, Blue Skies Holdings (available at http://www.blueskies.com/jee.pdf).
- CPDA. 2008. Report on the small-scale tea sector in Kenya. Nairobi, Christian Partners Development Agency (available at http://somo.nl/publications-en/Publication_3097).
- Concepcion, S.D., Digal, L. & Uy, J. 2007. Innovative practice Philippines: The case of NorminVeggies in the Philippines. Regoverning Markets Innovative Practice series. London, International Institute for Environment and Development (available at http://pubs.iied.org/pdfs/G03259.pdf).
- Costello, C., Demont, M. & Ndour, M. 2013. Marketing local rice to African consumers. Rural 21, 47(1): 32–34.
- Demont, M. & Rizzotto, A.C. 2012. Policy sequencing and the development of rice value chains in Senegal. Dev. Pol. Rev., 30(4): 451–472.1
- FAO. 2013c. Simple fish-drying racks improve livelihoods and nutrition in Burundi. Rome.
- FAO. 2013d. Development of integrated dairy schemes in Herat. GCP/AFG/046/ITA.Report of Final Review Mission 9–25 December 2012. Rome, Office of Evaluation, FAO.
- Fernandez-Stark, K. & Bamber, P. 2012. Assessment of five high-value agriculture inclusive business projects sponsored by the Inter-American Development Bank in Latin America. Durham, NC, USA, Center on Globalization, Governance and Competitiveness, Duke University.
- Knopp, D. & Foster, J. 2010. The economics of sustainability. The Woods Family Trust and the Gatsby Trust (available at http://www.idhsustainabletrade.com/site/getfile.php?id=331).

- Niklitschek, E.J., Soto, D., Lafon, A., Molinet, C. & Toledo, P. 2013. Southward expansion of the Chilean salmon industry in the Patagonian Fjords: main environmental challenges. Rev. Aquacult., 5(3): 172–195.
- Reardon, T. & Timmer, C.P. 2012. The economics of the food system revolution. Annu. Rev. Resour. Ec., 4: 14.11–14.40.
- Seville, D., Buxton, A. & Vorley, B. 2011. Under what conditions are value chains effective tools for pro-poor development? Hartland, VT, USA, Sustainable Food Lab, and London, International Institute for Environment and Development (available at http://pubs.iied.org/16029IIED.html).
- Sun Star. 2011a. Northern Mindanao group cites as market facilitator for small farmers. (Available at http://www.sunstar.com.ph/cagayan-de-oro/business/northernmindanao-group-cited-market-facilitator-small-farmers).
- UNCTAD. 2006. Transfer of technology for successful integration into the global economy: A case study of the salmon industry in Chile. New York, USA, United Nations Conference on Trade and Development (available at http://unctad.org/en/ Docs/iteiit200512_en.pdf).
- USAID. 2009. Global food security response: West Africa rice value chain analysis. MicroReport #161. Washington, DC (available at http://www.microlinks.org/ library/global-food-security-response-west-africa-rice-value-chain-analysis).
- Van Engelen, A., Malope, P., Keyser, J. & Neven, D. 2012. Botswana agricultural value chain project: Beef value chain study. Rome, FAO, and Gaborone, Ministry of Agriculture, Botswana.
- Webber, M. 2007. Using value chain approaches in agribusiness and agriculture in sub-Saharan Africa: A methodological guide. Report prepared for the World Bank by J.E. Austin Associates, Inc (available at http://www.technoserve.org/files/downloads/ vcguidenov12-2007.pdf).
- Wiggins, S. & Keats, S. 2013. Leaping and learning: Linking smallholders to markets. London, Agriculture for Impact, Imperial College London (available At https://workspace.imperial.ac.uk/africanagriculturaldevelopment/Public/
- LeapingandLearning_FINAL.pdf).

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (12) December 2024 الإصدار (3)، العدد (12)

ملاحق

ملحق رقم (1): إحصائيات ومؤشرات التمور (عربياً وعالمياً)

ترتيب الدول من حيث الإنتاج:

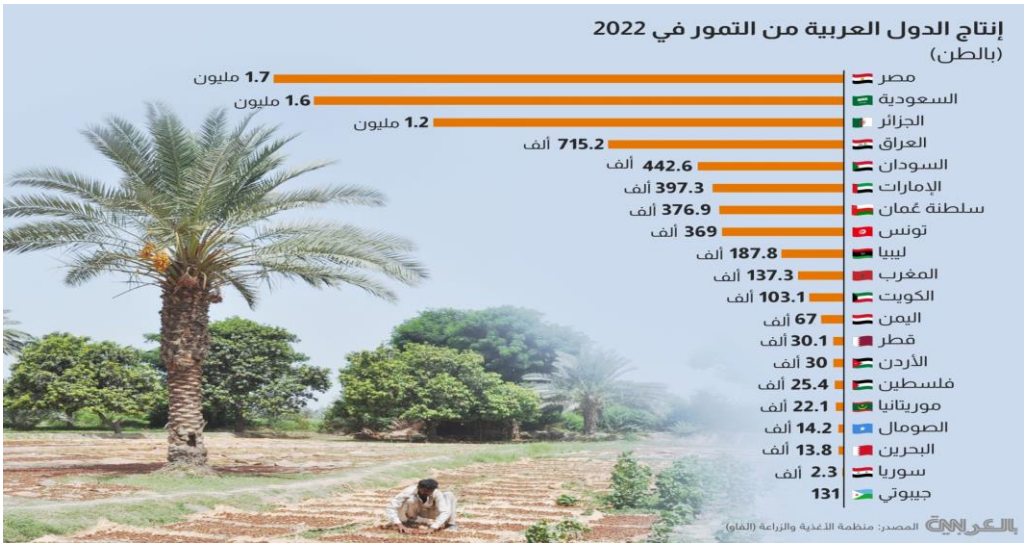

أهم الدول المصدرة والمستوردة للتمور على مستوى العالم في عام 2021:

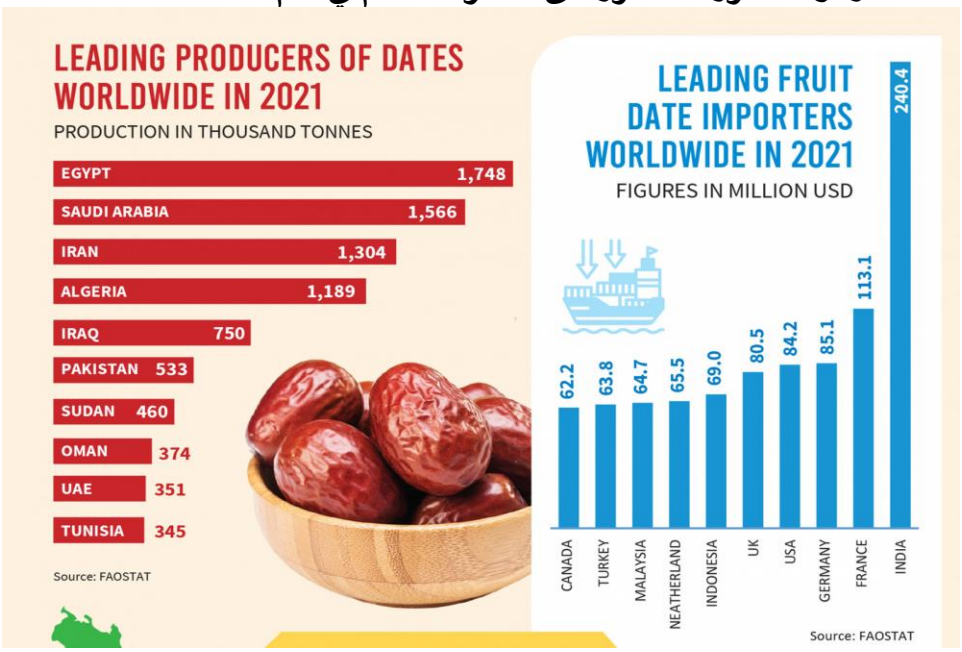

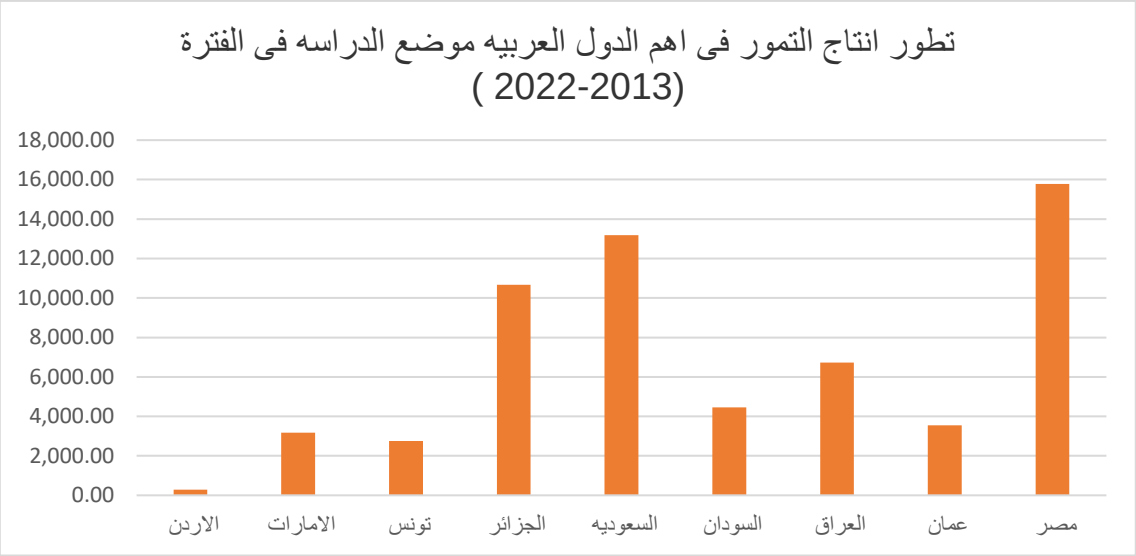

المصدر: حسبت من بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

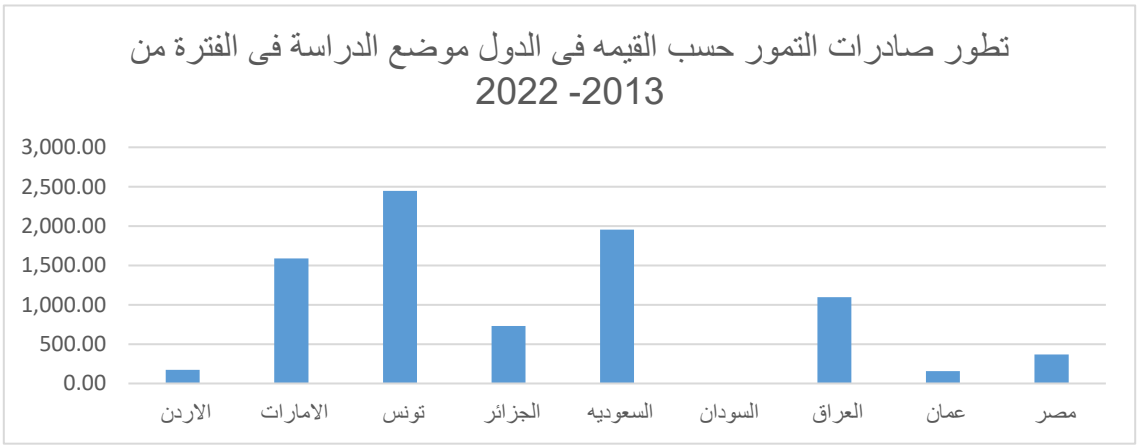

المصدر: حسبت من بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

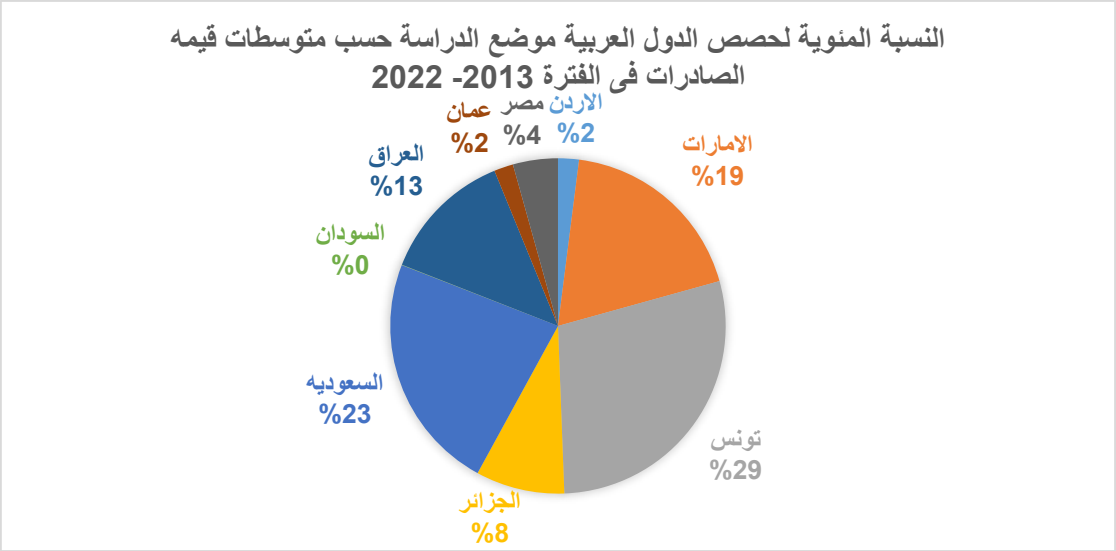

المصدر: حسبت من بيانات الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية القيمة بالمليون دولار

ملحق رقم (2): أهم التجارب الدولية في تنمية سلاسل القيمة للغذاء:

ملحوظه: يضيف الباحث إلى هذه التجارب التجربة الرائدة للنهوض بقطاع النخيل والتمور في دولة الإمارات العربية المتحدة، تحت عنوان: (سلسله القيمة للتمور بالإمارات العربية المتحدة)

1. سلسلة القيمة للبطاطس في الهند:

عادة في سلسلة القيمة التقليدية للبطاطس في الهند، عادة لا توجد أي حوافز للجودة وبالتالي لا توجد دوافع للمزارعين لزيادة الجودة. وعندما أرادات شركة فريتو-لاي بيبسي كولا شراء البطاطس التي تفي بمتطلبات الجودة الصارمة لإنتاج رقائق البطاطس، واجهتها التحديات. فلتلبية متطلبات جودة فريتو-لاي اضطر المزارعون إلى تبني زراعة صنف جديد من البطاطس (أتلانتا) الذي يناسب تجهيزه في رقائق، وتبنى ممارسات زراعية جديدة تقوم على خليط من مدخلات مختلفة أكثر تكلفة، وأيضاً تبنى ممارسات جديدة في مرحلة ما بعد الحصاد، لاسيما من حيث المناولة والفرز والتصنيف، والتخزين، والنقل. ومن الواضح أن المزارعين سوف يتبنون هذه الأنشطة بشأن التحسين فقط إذا كانت تؤدي إلى أعمال تجارية لها مقومات الاستمرارية. وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في ولاية البنغال الغربية إلى أن زراعة البطاطس لأجل شركة فريتو-لاي أدت إلى زيادة بنسبة 20 في المائة في التكاليف المتعلقة بالتشغيل في سلسلة البطاطس التقليدية، إلا أن هذا كان يقابله عائد أعلى، أدى إلى هوامش ربح إجمالية تتراوح حول 50% أعلى من تلك الموجودة في السلسلة التقليدية، اعتماداً على غلة المحصول وأسعار السوق.وعلاوة على ذلك،

فقد استكملت الحوافز المالية من خلال عناصر لتعزيز القدرات والحد من المخاطر بموجب عقد لنظم زراعية، ونموذج اعمال تجارية الذي كانت شركة بيبسي كولا رائدة له في الهند منذ عام 2001 وقد شملت هذه العناصر: الخدمات الإرشادية التقنية المجانية؛ عمليات رصد ومراقبة مجانية للمحاصيل (أي الكشف المبكر عن الأمراض)؛ أسواق وأسعار مضمونة؛ إتاحة الائتمان للحصول على بذور البطاطس الجيدة وغيرها من مدخلات الإنتاج؛ والتأمين على أساس الطقس. ويتم تيسير النموذج من قبل الباعة والسكان المحليين الذين استأجرتهم شركة بيبسي ليكونوا بمثابة حلقة الوصل بين المزارع او الشركة.

وقد أدى هذا الجمع من الحوافز الاقتصادية إلى النمو السريع لهذه النظم. وهناك إشارات واضحة تشير إلى أن سلسلة البطاطس التقليدية تتجه أيضاً نحو التحديث، وعلى الأرجح في جزء منها كنتيجة لامتداد التأثير من تطوير النظم مثل شركة بيبسي كولا. ويشمل هذا التحديث تزايد تطبيق تكنولوجيا التخزين البارد بتكلفة ميسورة (مرتبط بتمديد شبكة الكهرباء)، والحصول على معلومات عن الأسعار من خلال الهواتف المحمولة وتبنى استخدام الأصناف المحسنة.

2. سلسلة القيمة للأناناس في غانا:

تعد مساهمة شركة بلوسكايز لتطوير سلسلة قيمة الأناناس في غانا مثال ناجح على وجه الخصوص للاستدامة الاجتماعية في تطوير سلسلة قيمة للأغذية. وشركة بلوسكايز تقوم بتجهيز الفواكه، وقد تم تأسيسها في عام 1998 من قبل مستثمر أجنبي له علاقات مباشرة مع المتاجر الكبيرة (السوبر ماركت) في أوروبا، ويرجع ذلك جزئياً إلى التوسع في أنشطتها في غانا وجزئياً إلى تكرار هذه الأنشطة في بلدان أخرى (البرازيل ومصر، وجنوب أفريقيا). وفي عام 2010 باعت الشركة 3800 طن من الفواكه المجهزة (أناناس وفواكه أخرى) وحققت إيرادات من المبيعات بلغت 24 مليون دولار أمري_ من عملياتها في غانا. وعلى الرغم من أن بلوسكايز ليست مؤسسة اجتماعية، فقد شجعت الشمولية في سلسلة القيمة دون تقويض قدرتها التنافسية.

3. سلسلة القيمة للخضروات في الفلبين:

توضح هذه الحالة، كيفية اتخاذ منظور النظم الديناميكية الذي يسمح لأصحاب المصلحة بإيجاد الاختناقات الحرجة ونقاط القوة عند كل مرحلة من المراحل المتعاقبة في تطوير سلسلة القيمة. حيث قامت رابطة منتجي الخضروات نورمن فيجس بتحقيق ذلك من خلال تحديد ومعالجة العديد من القيود والمعوقات مثل:

- **القيود المتعلقة بالجودة:** قدمت رابطة نورمن فيجس مخططات ضمان الجودة، والجداول الزمنية للإنتاج، ونظام للتتبع.
- **القيود اللوجستية:** أنشأت رابطة نورمن ڤيچس في عام 2006 مركز خدمات لوجستيه. وشهد نفس العام أيضاً تحولاً من استخدام الأكياس إلى الصناديق البلاستيكية للتعامل مع المنتجات.
- **قيود السوق:** لتجنب تبعيات السوق رفعت رابطة نورمن ڤيچس أحجام إنتاجها مع جودة موثوق بها لتشمل المتاجر الكبرى (السوبر ماركت)، والفنادق، وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة، والتصدير، فضلاً عن الأسواق التقليدية المحلية والبيع بالجملة.

4. سلسلة القيمة للشاي في كينيا:

تُعد سلسلة قيمة للشاي في كينيا واحدة من الحالات الأكثر نجاحاً لإدراج صغار المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة، سواء من حيث عدد المزارعين المشاركين والدرجة التي يتم إدراجهم إليها. ويعود هذا النجاح إلى حد كبير لهيكل الحوكمة الفريد للسلسلة. وتعمل الظروف المناخية على جعل كينيا مناسبة لإنتاج الشاي، والشاي الأسود الذي تنتجه يعتبر أحد المكونات عالية الجودة في قطاع كبير الحجم من سوق الشاي. ويتم إنتاج نحو 60 في المائة من الشاي الذي ينمو في كينيا بواسطة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويقوم مزارعي الشاي من أصحاب الحيازات الصغيرة بإحضار الشاي إلى مراكز الشراء، حيث يتم نقلها إلى أحد مصانع الشاي التي يبلغ عددها 63 مصنعاً في البلد. وكل مصنع لديه ما يقرب من 60 مركزاً للشراء (التي تعمل كنقاط لمراقبة الجودة). وكل مركز للشراء لديه لجنة من خمسة أعضاء منتخبة من المزارعين الذين يسلمون الشاي لمراكز الشراء.

5. سلسلة القيمة للأرز في السنغال:

الأرز هو الغذاء الرئيسي في السنغال ولدى البلد قدرة عالية لإنتاج الأرز في وادي نهر السنغال، ومع ذلك يرى المستهلك السنغالي أن الأرز المحلي من وادي نهر السنغال يكون أقل جودة من الأرز المستورد، فهم أيضاً يربطون العلامات التجارية بالجودة، حيث أنهم اعتادوا على استخدام الأرز الأعلى جودة ذو العلامة التجارية المستورد من آسيا.

ونظراً لأن 45 في المائة من المشترين يتم اختيارهم للأرز على أساس الأكياس المعبأ بها، بدلاً من الاهتمام بالفحص البصري الدقيق والحس لجودة الحبوب، والعلامات التجارية، والتحقق منها حيث أنها تلعب دوراً هاماً جداً في أي جهد تسويقي. وتعمل التحديات الرئيسية على إنشاء سلسلة للقيمة محلية تنافسية للأرز تتمثل في: أولاً: في تحسين جودة الأرز المُنتج، وثانياً: تجميع الإنتاج، وثالثاً: لتنفيذ استراتيجية للتسويق.

6. سلسله القيمة للبن في أمريكا الوسطى:

توضح هذه الحالة كيف استخدم مشروع ممول من بنك التنمية للبلدان الأمريكية نهجاً جيد التوجيه لتعزيز سلسلة قيمة البن على نحو مستدام في كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا بعد أزمة أسعار الدولية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. النموذج الذي تم تنفيذه كان ثلاث مكونات أساسية: الوصول إلى الأسواق، والوصول إلى التدريب والتنسيق وبناء التعاون.

ويهدف المشروع إلى تحقيق رؤية للدمج المستدام لمنتجي البن الصغيرة والمتوسطة الحجم في سوق البن المتخصصة في الولايات المتحدة. تم التعرف على مجموعة من مشتري البن في الولايات المتحدة وأصبحت هذه الشركات مشاركين مباشرين في المشروع.

استهدف المشروع بشكل انتقائي تعاونيات صغار المنتجين الذين يزرعون البن على ارتفاع يزيد عن 1200 متر فوق مستوى سطح البحر (وهو شرط للبن المتخصصة) والتي تصدر بالفعل ما لا يقل عن 10 في المائة من إنتاجها، بنية تحتية سليمة للعمليات على مدار العام، وتتمتع بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 150 طنًا أو أكثر، وتتمتع بالاستقرار المالي وتتمتع بإمكانية الوصول إلى المياه والكهرباء. شارك مشترو البن في الولايات المتحدة في عملية اختيار المنتجين والتزموا بشراء كميات محددة من حبوب من هؤلاء المزارعين المختارين طالما تم استيفاء معايير الجودة المحددة. ومن خلال استهداف مجموعة أصغر وأكثر "نخبة" من المنتجين الصغار والمتوسطين، كان من المرجح أن ينجح المشروع في إقناع المزارعين بإنتاج البن المتخصصة عالية القيمة.

ثم دعم المشروع المنتجين المختارين بأموال مقابلة للاستثمار في البنية التحتية (محطات غسيل البن) والمساعدة الفنية التي تركز على هدف مركزي واحد: تلبية الجودة اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية للبن المتخصصة. وفي هذه العملية، تم إنشاء وتعزيز الروابط بين منتجي والمشترين الأجانب.

وكانت استراتيجية الدعم الموجهة بعناية ناجحة، حيث أدت إلى تحسينات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. ابتداءً من عام 2003، عمل المشروع مع 3000 منتج تم اختيارهم بعناية لإثبات أن يمكن أن يعمل النموذج. ثم قامت بزيادة عدد المنتجين المشاركين، حيث ارتفع إلى 6000 عبر عشر تعاونيات في عامها الأخير (2009). وتمكن جميع هؤلاء المنتجين من تحسين إنتاجيتهم وجودة البن، وبالتالي تأمين أسعار ممتازة للكميات الأكبر المسوقة. ولم يساهم المشروع في زيادة حجم الصادرات على المستوى القطري فحسب، بل ساهم أيضًا في زيادة حصتها من البن المتخصصة في إجمالي صادرات البن؛ وفي نيكاراغوا، على سبيل المثال، قفزت هذه النسبة من 30

في المائة في عام 2003 إلى 50 في المائة في عام 2011. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة دخل الأسرة، وخلق فرص العمل، وتحسين التعليم للأطفال (نظراً لأن العديد من المستفيدين أنفقوا الدخل المتزايد على أطفالهم تعليم) وتقليل البصمة البيئية (حيث تم تقليل نفايات البن أثناء مرحلة المعالجة الرطبة).